الأمم المتحدة

A/76/PV.47

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٤٧

الثلاثاء، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مانالو (الفلبين).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٧٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام (A/76/311 و A/76/311/Add.1)

تقرير عن أعمال عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الحادي والعشرين (A/76/171)

التقرير المتعلق بأعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية (A/76/391)

مشروع قرار (A/76/L.20)

(ب) استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

مشروع قرار (A/76/L.18)

السيد زاوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أولا أن أنضم إلى الوفود الأخرى في شكر منسقي المشاورات غير الرسمية بشأن كلا مشروعي القرارين المعروضين على الجمعية اليوم (A/76/L.20 و A/76/L.18)، السيدة ناتالي موريس – شارما، ممثلة سنغافورة، والسيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، على تنسيقهما المتميز على الرغم من الظروف الصعبة هذا العام. ونشكر أيضا شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على خبرتها وعملها الشاق ودعمها المستمر للوفود طوال المشاورات.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

تؤيد ألمانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (انظر A/76/PV.46).

وترحب ألمانيا بكون مشروع القرار الجامع لهذا العام بشأن المحيطات وقانون البحار يؤكد من جديد الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وتشدد ألمانيا أيضا على ضرورة الحفاظ على سلامة الاتفاقية.

ونظرا للطابع العالمي للاتفاقية وشموليتها، من المهم التأكيد مجددا على أن جميع المطالبات البحرية في محيطات العالم وبحاره يجب أن تستند إلى الأحكام ذات الصلة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولا يوجد أساس قانوني لطرح مطالبات قانونية كما لو كانت هناك مجموعة موازية من نصوص القانون الدولي تسمح بتجاوز المسائل التي تغطيها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تغطية شاملة.

وفي حين أن شاغلنا عالمي، فإننا نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء طرح المطالبات البحرية غير القانونية والواسعة النطاق في بحر الصين الجنوبي، فضلا عن استمرار ممارسة التخويف والإرغام ضد الحقوق المشروعة للدول الأخرى في المنطقة فيما يخص الاستفادة من مواردها الطبيعية في مناطقها الاقتصادية الخالصة. ونهيب بجميع الدول أن تقدم مطالباتها البحرية وتضطلع بأنشطتها البحرية وفقا للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية، وأن تحل منازعاتها البحرية بالوسائل السلمية وبدون إكراه، وفقا للمبادئ والقواعد ذات الصلة للاتفاقية وآلياتها لتسوية المنازعات، بما فيها تلك التي تنطوي على قرارات ملزمة من المحاكم والهيئات القضائية الدولية، التي يجب احترامها.

وندعو جميع الدول إلى احترام حرية الملاحة والتحليق في أعالي البحار والمناطق الاقتصادية الخالصة، فضلا عن جميع المستخدمين الشرعيين الآخرين للمحيطات والبحار، بما في ذلك حق المرور البريء عبر المياه الإقليمية. وتلك الحقوق والحريات ذات أهمية قصوى للتجارة الدولية وروابط النقل، وكذلك للبحث العلمي البحري والبعثات البحرية والرخاء الاقتصادي.

ويساورنا القلق إزاء المحاولات التي تمت مؤخرا لتقييد الممارسة القانونية لتلك الحقوق والحريات في بحر الصين الجنوبي والبحر الأسود وأماكن أخرى، بما في ذلك عن طريق طمس الفروق الواضحة التي تنص عليها الاتفاقية بين مختلف المناطق البحرية، مثلا باستخدام مصطلحات قانونية غير واضحة في التشريعات المحلية بخصوص النطاق الجغرافي لاختصاصات خفر السواحل وقوانين أمن حركة المرور البحري.

ونؤكد من جديد دعمنا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، والتي تمتد إلى مياهها الإقليمية، بما في ذلك المياه المحيطة بشبه جزيرة القرم.

ولا يزال موقفنا الثابت هو أن الحق في المرور البريء عبر البحار الإقليمية يشمل جميع فئات السفن، بما فيها السفن الحربية والسفن الحكومية، بغض النظر عن حمولتها، وأنه لا يمكن اعتبار أي من أحكام الاتفاقية، التي تعكس القانون الدولي الساري حتى الآن، مخولا للدول الساحلية بأن تجعل المرور البريء لأي فئة محددة من السفن الأجنبية مرهونا بالموافقة أو الإخطار المسبق.

والشروط المفروضة من جانب واحد بشأن الإبلاغ عن السفن التي تمارس حقها في المرور البريء، والتي لا تدخل أو تغادر ميناء الدولة الساحلية أو مياهها الداخلية، لا تتسق مع القانون الدولي، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وما فتئت ألمانيا تدافع باستمرار، بما في ذلك في إعلاننا بشأن الانضمام، عن التوازن الدقيق الذي حققته الاتفاقية بين المصالح المشروعة للدول الساحلية والحريات والحقوق التي تتمتع بها جميع الدول الأخرى، بما فيها الدول غير الساحلية، في مختلف المناطق البحرية، وسنواصل القيام بذلك.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بإعادة تأكيد تمسكنا المستمر بالالتزامات الواردة في الاتفاقية بشأن التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، بما في ذلك من أجل حفظ وإدارة الموارد البحرية الحية، وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

ونحن نتطلع، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، إلى استئناف المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إبرام اتفاق دولي ملزم قانونا، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونحن ملتزمون تماما بإبرام اتفاقية تنفيذ طموحة للتنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يتم ذلك في وقت مبكر من العام المقبل.

السيد فوضا (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد فرنسا تأييداً تامّاً البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (انظر A/76/PV.46) ونود أن ندلي بالتعليقات التالية بصفتنا الوطنية. إننا، بدورنا، نشكر سنغافورة والنرويج على تيسير المفاوضات بشأن مشروعي القرارين المدرجين في جدول أعمالنا (A/76/L.18 و A/76/L.20) في ظل ظروف هذا العام التي لا تزال متدهورة.

ونذكّر مرة أخرى بالنطاق الفريد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وبهدفها العالمي. تؤسس الاتفاقية، التي سنحتفل بذكراها السنوية الأربعين في عام ٢٠٢٢، توازناً أساسياً بين حريات وحقوق والتزامات الدول ومستخدمي جميع البحار والمحيطات. والغرض منها هو تغطية جميع جوانب مختلف المناطق البحرية – حدودها والحقوق المتصلة بها، وحقوق الملاحة والمرور، وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها – فضلاً عن تسوية المنازعات.

وبما أن الإدارة المستدامة للمحيطات والتعاون فيما بين الدول أمران أساسيان للسلام والاستقرار العالميين، فمن الأهمية بمكان الدفاع عنهما وضمان توافق جميع الأنشطة المضطلع بها في البحر مع ذلك الإطار القانوني العالمي. وفرنسا ملتزمة التزاماً كاملاً بذلك.

أوضحت الاتفاقية أيضاً حقوق والتزامات الدول الساحلية والنظام القانوني الذي ينظم المياه المتاخمة لأراضيها. إن أحكامها المتعلقة بحرية الملاحة وحقوق المرور العابر والأرخبيل والمرور البريء أحكام أساسية. ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً بذلك النظام، ولهذا السبب أعربنا مؤخراً عن موقف للتذكير بأنه يجب احترام أحكام الجزأين الثاني والرابع من الاتفاقية احتراماً كاملاً.

تنص الاتفاقية كذلك على أن ترسيم الحدود البحرية يجب أن يتم وفقاً للقانون الدولي "بروح من التفاهم والتعاون"، وتحقيقاً لهذه الغاية وضعت محكمة العدل الدولية طريقة مرجعية تتبعها المحكمة الدولية لقانون البحار وهيئات التحكيم.

يمكن تعزيز الإطار القانوني الذي وضعته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتؤيد فرنسا بنشاط المفاوضات الجارية بشأن صك ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية والاستخدام المستدام لتلك المناطق. ونحن ملتزمون تماماً، جنباً إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، بالعملية المتعلقة بالمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية.

وسنواصل جهودنا للوصول بالمفاوضات إلى خاتمة ناجحة في عام ٢٠٢٢. والهدف من ذلك هو إبرام معاهدة قوية وفعالة وعالمية تحقق قيمة مضافة حقيقية للإدارة الحالية لأعالي البحار وتوفر الأدوات اللازمة للحماية الفعالة لمواردها واستخدامها المستدام.

وثمة تحد رئيسي آخر يتمثل في تغير المناخ وأثره على ارتفاع مستوى سطح البحر. تتأثر فرنسا بذلك، من خلال وجودها في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي بصفة خاصة، وتشعر بقلق خاص إزاءه. لذلك فإننا نشاطر بشكل أكبر الشواغل المشروعة التي أعربت عنها بقوة أقاليم ما وراء البحار والدول الجزرية الصغيرة، التي تعتبر هذه المسألة حاسمة بالنسبة لها. وتود فرنسا أن تشيد بالإسهام الكبير للجنة القانون الدولي فيما يتعلق بالآثار القانونية المترتبة على ارتفاع مستويات سطح البحر. ونحن بحاجة إلى تحديد وتنفيذ حلول عملية ضمن الإطار القانوني القائم دون إبطاء.

وتغتنم فرنسا هذه الفرصة لتشيد بالعمل الممتاز الذي تضطلع به الهيئات الثلاث المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في إطار مهام كل منها.

أولاً، إن لجنة حدود الجرف القاري تواصل بلا كلل عملها الأساسي ويجب تزويدها بموارد قابلة للاستمرار.

ثانياً، نرحّب بعمل السلطة الدولية لقاع البحار، التي تعمل حالياً على وضع مدونة التعدين والتطوير المستمر لتدابير حماية البيئة.

ثالثاً، نرحب بعمل المحكمة الدولية لقانون البحار.

وفي الختام، أودّ أن أذكّر بأن فرنسا ستستضيف مؤتمر قمة دولياً بشأن المحيطات، هو مؤتمر قمة "المحيط الواحد"، في شباط/فبراير المقبل، قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات في لشبونة. إن ذلك الحدث يجسّد رغبة فرنسا في الإسهام في جدول الأعمال الدولي بشأن البحار والمحيطات، بقيادة الأمم المتحدة.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود مرة أخرى أن أشكر السيدة ناتالي موريس – شارما ممثلة سنغافورة، والسيد أندرياس كرافيك ممثل النرويج، على عملهما منسقين للمفاوضات بشأن مشروع القرار (A/76/L.20) المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، ومشروع القرار (A/76/L.18) المتعلق باستدامة مصائد الأسماك، على التوالي.

توفر المحيطات والبحار مورداً هائلاً للسكان من البشر. وهي أيضاً بمثابة شريان الحياة للتجارة الدولية والبوابة التي تربط بين الناس والبلدان والقارات. وتؤدي صحتها وقدرتها على الصمود دوراً رئيسياً في صحة البشرية ورفاهها. إن الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والحفاظ عليها أمران حاسمان لجهودنا الرامية إلى التعافي المستدام وإعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٤.

واعترافاً بأهمية المحيطات والبحار، أكدت الدول من جديد دور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها الإطار القانوني الأكثر شمولاً الذي يجب أن تنفذ في إطاره جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. ونكرر التأكيد على الطابع العالمي والموحّد للاتفاقية وأهميتها الاستراتيجية كأساس للعمل الوطني والإقليمي والعالمي في التصدي للتحديات المشتركة والتنمية المستدامة.

ومن الأهمية بمكان الامتثال الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك الالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والاحترام الكامل لحقوق الدول الساحلية في مناطقها البحرية، على النحو المحدد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وعلى هذا الأساس أنشأت فييت نام وألمانيا مجموعة أصدقاء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها محفلاً غير رسمي لتعزيز فهم الاتفاقية وتبادل الممارسات والأفكار الجيدة للإسهام على نحو أفضل في إدارة المحيطات. وحتى الآن، أصبحت ١١٢ دولة أعضاء في المجموعة، ونود أن ندعو جميع الدول الأعضاء الأخرى إلى الانضمام إلى مجموعة الأصدقاء.

وفيما يتعلق بالبحار، ما فتئنا نواجه على نحو متزايد عدداً من التحديات، بما في ذلك الاستخدام غير المستدام للموارد البحرية، وتغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتلوث البيئة البحرية وتدهورها، مما هدد حياة الإنسان والمحيطات وسبل عيشها، فضلاً عن استدامة المحيطات. وقد أصبح ارتفاع مستوى سطح البحر، على وجه الخصوص، تهديداً قائماً للبشرية. ونرحّب بالمناقشة التي جرت في الاجتماع الحادي والعشرين لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار بشأن هذا الموضوع. يمكن لإجراء المزيد من الدراسات والمناقشات بشأن الآثار المتعددة الأبعاد لارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك من جانب اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي والاجتماع بصيغة آريا الذي عقدته فييت نام في تشرين الأول/أكتوبر، أن يسهم في تعزيز التفاهم والإجراءات المشتركة.

ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لإبداع الأمم المتحدة وتقانيها، بما في ذلك شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، في تعزيز التعاون والتنسيق خلال العام الماضي. يمكن لمجلس الأمن، إلى جانب هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بل وينبغي له أن يواصل الإسهام في تعزيز السلامة والأمن البحريين، على النحو الذي أبرزته المناقشة المفتوحة التي عقدت في آب/أغسطس من هذا العام (انظر S/2021/722). ونُعرب عن تقديرنا للهيئات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على إسهاماتها المستمرة في تعزيز سيادة القانون والحفاظ على النظام في البحر.

وبالنظر إلى المستقبل، نرحب بالفرص المتاحة لإحراز مزيد من التقدم في المؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانوناً بموجب اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية والاستخدام المستدام لها، المقرر عقده في عام ٢٠٢٢.

إن صون السلام والاستقرار والأمن والسلامة البحريين وحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي والتحليق فوقه هو شاغل ومصلحة مشتركان للمنطقة والعالم. وفي سياق التطورات المعقدة في المنطقة، يجب على جميع الأطراف أن تفي تماماً بالتزاماتها القانونية بموجب الاتفاقية، وأن تحترم حقوق الدول المعنية ومصالحها وأنشطتها الاقتصادية المشروعة، وأن تسوي المنازعات بالوسائل السلمية تمشياً مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأن تحترم العمليات الدبلوماسية والقانونية، وأن تمتثل امتثالاً تاماً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في تحديد المطالبات البحرية وضمان حرية وسلامة وأمن الملاحة والتحليق من دون اللجوء إلى أعمال يمكن أن تُعقّد الحالة أو تثير توترات بما في ذلك توسيع وعسكرة المعالم المحتلة.

وقد سعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا جاهدة إلى تعزيز التعاون والتنسيق البحريين فيما بين الدول الأعضاء فيها، بما في ذلك من خلال مواصلة الحوار البنّاء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وتعتزم فييت نام العمل مع الرابطة والصين من أجل تنفيذ الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي لعام ٢٠٠٢ تنفيذاً جاداً وكاملاً وفعليا، والتفاوض بشأن وضع مدونة فعالة وموضوعية للسلوك في بحر الصين الجنوبي بما يتماشى مع القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

السيد كارناهان (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/76/L.20 بشأن المحيطات وقانون البحار.

وتشدد الولايات المتحدة على الأهمية المحورية للقانون الدولي على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويجب أن تكون جميع المطالبات البحرية متفقة مع القانون الدولي، على النحو المبين في أحكام الاتفاقية. وفي مواجهة محاولات لعاقة الممارسة المشروعة للحقوق والحريات الملاحية بموجب القانون الدولي، بات من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نظل ثابتين في عزمنا على التمسك بهذه الحقوق والحريات.

إن التأكيد على المطالبات البحرية واسعة النطاق وغير المشروعة، بما في ذلك من خلال التخويف والإكراه المستمرين ضد أنشطة استغلال موارد النفط والغاز وممارسات صيد الأسماك التي يقوم بها آخرون منذ أمد طويل، يهدد النظام الدولي القائم على القواعد. ويحق للدول تنمية وإدارة الموارد الطبيعية الخاضعة لحقوقها السيادية وبدون تدخل.

وموقفنا بسيط: يجب احترام حقوق ومصالح جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها السياسية أو قدرتها العسكرية. وكما ذكر وزير الخارجية بلينكن في جلسة لمجلس الأمن عقدت في آب/أغسطس:

> ”[ف] في بحر الصين الجنوبي، شهدنا مواجهات خطيرة بين السفن في البحر وأعمالاً استفزازية دعماً لمطالب بحرية غير مشروعة.“ (S/2021/722، المرفق التاسع).

وقد أوضحت الولايات المتحدة مخاوفها من الأعمال التي تخيف دولاً أخرى من الوصول إلى مواردها البحرية بصورة مشروعة. وإن الولايات المتحدة، إلى جانب بلدان أخرى، بما في ذلك أصحاب المطالب في بحر الصين الجنوبي، قد اعترضت على هذا السلوك العدواني وعلى المطالب البحرية غير المشروعة في بحر الصين الجنوبي. وكما أشار وزير خارجيتنا بلينكن، فمنذ خمس سنوات أصدرت هيئة تحكيم تشكلت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ قراراً بالإجماع وملزماً قانوناً للأطراف قبل أن ترفض بشدة المطالب البحرية غير المشروعة والتوسعية في بحر الصين الجنوبي باعتبارها لا تتفق مع القانون الدولي.

وقد دعت الولايات المتحدة باستمرار إلى أن توائم جميع البلدان مطالبها البحرية مع القانون الدولي للبحار على النحو المبين في اتفاقية

عام ١٩٨٢. وذلك يتماشى مع التسوية السلمية للمنازعات والمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، وهما مبدآن أساسيان مكرسان في ميثاق الأمم المتحدة. والجهود الرامية إلى تسوية المنازعات البحرية من خلال التهديد باستعمال القوة أو استعمالها تستخف بهذين المبدأين.

إن من شأن كل دولة عضو بل ومن مسؤوليتها أن تدافع عن القواعد التي اتفقنا جميعاً على اتباعها وتسوية المنازعات البحرية سلمياً. وستكون للنزاع في بحر الصين الجنوبي أو في أي من المحيطات عواقب عالمية خطيرة على الأمن وعلى التجارة. وعلاوة على ذلك، فحينما لا تواجه دولة ما أي عواقب لتجاهلها تلك القواعد، فإن ذلك يُعزِّز الإفلات من العقاب وعدم الاستقرار في كل مكان.

وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول إلى حل منازعاتها الإقليمية والبحرية بالوسائل السلمية ودون إكراه، فضلاً عن صياغة مطالباتها البحرية والاضطلاع بأنشطتها في المجال البحري وفقاً للقانون الدولي، على النحو المبين في الاتفاقية، واحترام حريات الملاحة والتحليق وغير ذلك من الاستخدامات المشروعة للبحار التي يتمتع بها جميع مستخدمي المجال البحري، وتسوية المنازعات سلمياً وفقاً للقانون الدولي. وندعو جميع الدول إلى ضمان التنفيذ الفعال للقانون الدولي المنطبق على مكافحة القرصنة، وإلى الاتحاد في ردع ومنع ومقاضاة التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والضالعين في الجريمة عبر الوطنية في البحر.

وتقدّر الولايات المتحدة المنبر الذي تتيحه الجمعية العامة لإثارة المسائل الهامة المتعلقة بالمحيطات. يشكّل مشروع القرار السنوي المتعلق بالمحيطات وقانون البحار فرصة للمجتمع العالمي لتحديد القضايا الرئيسية المتعلقة بالمحيطات واستحداث سبل بنّاءة لمعالجتها.

إن العديد من المسائل التي نعالجها معاً من خلال مشروع قرار المحيطات وقانون البحار مترابطة، وربما لا توجد مسألة أكثر شمولاً من تغير المناخ. وكما قال الرئيس بايدن، فإن تغير المناخ هو التهديد الوجودي في عصرنا. إن لانبعاثات غازات الدفيئة آثاراً مدمرة على محيطاتنا، مع سلسلة تعاقبية من الآثار المدمرة على مجتمعاتنا وسبل عيشنا في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نستغل كل وسائل التأثير المتاحة، بما في ذلك الكم الهائل من الحلول القائمة على المحيطات المتاحة لنا، لجعل منحنى الانبعاثات يتجه نحو الانخفاض وتحسين قدرتنا على الصمود. فعلى سبيل المثال، يجب أن نخفض بشكل كبير من الانبعاثات الآتية من قطاع الشحن الدولي. ويجب أن نعمل على توسيع نطاق الطاقة البحرية المتجددة، ويجب علينا حماية واستعادة النظم الإيكولوجية الساحلية التي تخزّن الكربون وتحمي سواحلنا من التأثيرات المناخية.

إن الولايات المتحدة فخورة بالنتائج التي حققناها مع شركائنا في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المنعقدة في غلاسكو. لقد نجحت تلك الدورة في إيجاد مكان لقضايا المحيطات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بإنشاء حوار سنوي للأطراف لتعزيز حلول المناخ القائمة على المحيطات. وبالإضافة إلى ذلك، يسرّ الولايات المتحدة أن تشارك في إطلاق الإعلان المتعلق بالشحن البحري الخالي من الانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠ وأن تكون من الموقعين على إعلان كلايدبنك لتشجيع إنشاء ممرات شحن خضراء.

كما كان من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تعلن في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف أننا سننضم إلى الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات. يُدرك فريق المحيطات أفضل من أي شخص آخر ما يمكن أن تجلبه الحلول القائمة على المحيطات إلى الطاولة عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على هدف الحد من الاحترار عند ١,٥ درجة مئوية في متناول اليد، ونتطلع إلى العمل مع شركائنا في فريق المحيطات وخارجه لحماية محيطاتنا ومناخنا وشعوبنا وكوكبنا. وستضع الولايات المتحدة، بوصفها عضواً في الفريق، خطة مستدامة للمحيطات من أجل إدارة منطقة محيطاتنا الخاضعة للولاية الوطنية على نحو مستدام.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر هو من الآثار المناخية المحتملة التي ينبغي لنا أن نعمل بشكل جماعي على مواجهتها، ويمكن له أن

يشكل تهديدات كبيرة للمجتمعات الساحلية والدول الجزرية في جميع أنحاء العالم. وسنعمل مع الآخرين للتصدي لأزمة المناخ، بما في ذلك خطر ارتفاع مستوى سطح البحر. يشمل ذلك استكشاف سبل تعزيز هدفنا المشترك المتمثل في حماية المناطق البحرية بشكل مناسب من التحديات، والقيام بذلك بطريقة يمكننا جميعاً دعمها بما يتسق مع القانون الدولي.

ولا تزال الولايات المتحدة تؤيد الجهود التي تبذلها الدول لتعيين ونشر خطوط أساسها وحدود مناطقها البحرية وفقاً للقانون الدولي، على النحو المكرس في الاتفاقية. توفر هذه الممارسة سياقاً مفيداً وتوضح المطالبات البحرية للدول، بما في ذلك ما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر في المستقبل، ونرحّب بإجراء مزيد من المناقشات بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها لحماية مصالح الدول، وفقاً للقانون الدولي، في سياق ارتفاع مستوى سطح البحر.

وثمة مسألة عالمية هامة أخرى يعالجها مشروع قرار المحيطات وقانون البحار وهي التلوث البلاستيكي للمحيطات. يدخل أكثر من ٨ ملايين طن من التلوث البلاستيكي إلى المحيطات كل عام – وهي كمية من المتوقع أن تزداد ما لم يتم اتخاذ إجراءات فورية لعكس هذا الاتجاه العالمي. يؤثر التلوث البلاستيكي على الأمن البيئي والغذائي والنقل البحري والسياحة والاستقرار الاقتصادي وإدارة الموارد وربما صحة الإنسان. ويمثل إنتاج البلاستيك واستخدامه والتخلص منه نحو ٤ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، التي يتوقع أن تستمر في النمو في المستقبل في ظل عدم اتخاذ أي إجراء. ويجب أن نحرز تقدماً بشأن هذه المسألة وأن نزيد جهودنا في أقرب وقت ممكن.

وتلتزم الولايات المتحدة بالعمل العالمي لمكافحة التلوث البلاستيكي للمحيطات، بما في ذلك من خلال دعم بدء المفاوضات بشأن صك قانوني عالمي يكون مبتكراً ويأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية المختلفة. ويجب علينا أيضاً أن نكفل وجود صك قانوني عالمي لمكافحة التلوث البلاستيكي يمد يد المساعدة للبلدان الأكثر احتياجاً بتوفير الموارد المالية اللازمة لها لتنفيذ الاتفاق. ونحن محظوظون لكون مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة تبدي اهتماما كبيرا بهذه المسألة، لأن مكافحة التلوث البلاستيكي ستتطلب جهوداً تعاونية منا جميعاً.

وتنوه الولايات المتحدة أيضاً بالجهود الجارية لجعل عام ٢٠٢٢ عاماً متميزاً للمحيطات. ونتطلع على الفور إلى مؤتمر "محيطنا" المقبل، الذي تشعر الولايات المتحدة بالامتنان الشديد للمشاركة في استضافته مع الرئيس ويبس رئيس بالاو في كورور يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢. وقد أثبتت مؤتمرات "محيطنا" – ستة مؤتمرات حتى الآن – أنها عوامل حفازة هامة لاتخاذ إجراءات دولية هامة لحماية المحيطات ومواردها، مما أسفر عن التزامات جديدة تزيد قيمتها على ٩١ بليون دولار.

وسيعتمد مؤتمر عام ٢٠٢٢، الذي يحمل عنوان "محيطنا، شعبنا، ازدهارنا"، على زخم المؤتمرات السابقة لحشد إعلانات جديدة طموحة لحماية محيطاتنا وشعوبنا وكوكبنا. وندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف عمله بالتزامات جديدة ذات شأن وملزمة في المجالات المواضيعية الستة للمؤتمر، التي تشمل تغير المناخ، ومصائد الأسماك المستدامة، والاقتصادات الزرقاء المستدامة، والمناطق البحرية المحمية، والأمن البحري، والتلوث البحري. ونتطلع إلى نجاح مؤتمر "محيطنا" لعام ٢٠٢٢ المقرر عقده في بالاو، وكذلك مؤتمر عام ٢٠٢٣ المقرر عقده في بنما.

وتتطلع الولايات المتحدة أيضاً إلى العمل مع الوفود بشأن عملية حاسمة أخرى جارية هنا في الأمم المتحدة – وهي التفاوض على صك دولي جديد ملزم قانوناً بموجب اتفاقية قانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية والاستخدام المستدام لها – ما يسمى باتفاق التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية.

وتدرك الولايات المتحدة الأهمية الحاسمة للتنوع البيولوجي البحري في أعالي البحار، ونعتقد أن هذا الاتفاق الجديد سيوفر فرصة غير مسبوقة لتنسيق حفظ التنوع البيولوجي في أعالي البحار والاستخدام

المستدام له عبر نظم الإدارة، بما في ذلك إنشاء مناطق بحرية محمية في أعالي البحار. وسيؤدي اتفاق التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية إلى الحفاظ على ذلك التنوع بشكل هادف وقائم على العلم والاستخدام المستدام له مع حماية الحريات في أعالي البحار وتعزيز البحث العلمي البحري.

ونشكر رئيسة المؤتمر الحكومي الدولي للتنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية، السيدة رينا لي ممثلة سنغافورة، ونشيد بها على قيادتها المستمرة في مساعدتنا في الحفاظ على الزخم خلال الفترة الممتدة بين الدورات، ونقدر التعاون البناء من جانب الوفود، لا سيما في ضوء تحديات الجائحة. وتلتزم الولايات المتحدة بالاضطلاع بدور قيادي في هذه المفاوضات الحيوية، ونتطلع إلى جلسة التفاوض المقبلة.

كما يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/76/L.18، بشأن مصائد الأسماك المستدامة. وكما هو الحال بالنسبة لمشروع القرار A/76/L.20، بشأن المحيطات وقانون البحار، أدت القيود التي أعاقت قدرتنا على الاجتماع والتفاوض إلى الاتفاق على تقديم معلومات تقنية مستكملة فقط عن مشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك المستدامة.

ونعرب عن تقديرنا للتعاون البناء من جانب الوفود، تحت القيادة الصبورة للمنسق، لوضع نهج عملي لإعادة جدولة الاجتماعات المتعلقة بمصائد الأسماك المستدامة التي عطلتها الجائحة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى الجولة الخامسة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في النصف الأول من عام ٢٠٢٢؛ واستعراض الصيد في قاع البحار، أيضاً في عام ٢٠٢٢ ؛ وعقد الجولة السادسة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية، ومؤتمر الاستعراض المستأنف في عام ٢٠٢٣.

ونشجع الدول والمنظمات ذات الصلة على النظر في تقديم معلومات مستكملة يمكن أن تسترشد بها حلقة العمل المقبلة بشأن تنفيذ التدابير الرامية إلى معالجة آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والاستدامة الطويلة الأجل للأرصدة السمكية في أعماق البحار.

وفي حين لم تتح لنا الفرصة لمناقشة القضايا الجوهرية الجديدة في مشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك المستدامة، فإن مشروع القرار يعترف بإنجازاتنا الجماعية فيما يتعلق ببدء نفاذ اتفاق منع مصائد الأسماك غير المنظمة في أعالي البحار في وسط المحيط المتجمد الشمالي، وكذلك إعلان عام ٢٠٢١ بشأن مصائد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية الصادر عن لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وإلى جانب هذه النجاحات، ندرك أيضاً التحديات الجديدة في إدارة مصائد الأسماك.

تستمر أنشطة صيد الأسماك في جميع أنحاء العالم، مما يسهم في سبل العيش والأمن الغذائي خلال هذا الوقت العصيب، حتى مع استمرار مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في خلق صعوبات فيما يتعلق بمراقبة بعض مصايد الأسماك. وركز المجتمع الدولي أيضاً بإلحاح جديد على أمثلة محددة لأنشطة صيد الأسماك غير الخاضعة للمراقبة الكافية، بما في ذلك صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، الذي يؤثر على جميع الجوانب، من صحة نظمنا الإيكولوجية ومجتمعاتنا الساحلية إلى ظروف عمل المراقبين والطواقم، والتنمية الاقتصادية والازدهار لفرادى الدول الأعضاء. وسنواصل دعوة دول العلم إلى تحمل المزيد من المسؤولية عن هذه الأنشطة واعتماد تدابير إدارية أكثر إحكاما، عند الاقتضاء، في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

وبخصوص كل من مشروعي القرارين المتعلقين بالمحيطات ومصايد الأسماك على السواء، نحيل الدول الأعضاء إلى بياننا العام الذي أدلينا به في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في اللجنة الثانية خلال دورتها السادسة والسبعين، وهو بيان يعالج شواغلنا فيما يتعلق

بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، ونقل التكنولوجيا، ويؤكد استقلال منظمة التجارة العالمية.

ونود أن نشكر منسقي المشاورات غير الرسمية بشأن مشروعي القرارين – السيدة ناتالي موريس – شارما ممثلة سنغافورة والسيد أندرياس كرافيك ممثل النرويج – على تنسيقهما المتميز لمشروعي القرارين من خلال طرائق العمل عبر الإنترنت الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩. كما نود أن نتوجه بالشكر إلى شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على ما قدمته من خبرات وما قامت به من عمل جاد طوال المشاورات عبر الإنترنت بشأن مشروعي القرارين.

وأخيراً، نعرب عن تقديرنا لمرونة الوفود وتعاونها في تبني صيغ العمل عبر الإنترنت المعتمدة لمشاوراتنا بشأن مشروعي القرارين. ويحدونا الأمل في أن تطبع روح المرونة والتعاون هذه جهودنا الرامية لمعالجة المسائل العديدة والمعقدة التي تنتظرنا فيما يتعلق بالمحيطات ومصائد الأسماك.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على تقريره عن المحيطات وقانون البحار (A/76/311). وتود باكستان أيضاً أن تشكر وفد سنغافورة على تنسيق مشروع القرار A/76/L.20 بشأن المحيطات وقانون البحار، ووفد النرويج على تنسيق مشروع القرار A/76/L.18 بشأن مصائد الأسماك المستدامة.

إن المحيطات عنصر حيوي، لا للذين يقطنون المناطق الساحلية فحسب، بل للبشرية جمعاء. فنحن نعتمد على المحيطات في الغذاء والتجارة والنقل والطاقة والتوازن البيئي العالمي. لذا فمن الأهمية بمكان أن نفهم أثر النشاط البشري على محيطاتنا. ولذلك فإن تحسين إدارة المحيطات وتعزيز الأطر القانونية ذات الصلة شرطان أساسيان للسلام والأمن الدوليين، والتوصيل البيني، والاقتصاد الأزرق، والتجارة الحرة.

ويتألف النظام القانوني الدولي الذي يحكم جميع الأنشطة في المحيطات والبحار من عدة صكوك قانونية عالمية وإقليمية وثنائية ومن قانون دولي عرفي. وقد اضطلعت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، منذ اعتمادها، والمؤسسات المنتسبة إليها التي تحكم قانون البحار، بدور هام في كفالة الاستخدام المتناغم والحكيم لموارد المحيطات للبشرية جمعاء. وتعلق باكستان أيضاً أهمية كبيرة على عمل الهيئات الثلاث المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار: المحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري، والسلطة الدولية لقاع البحار.

وما فتئ عمل لجنة حدود الجرف القاري يزداد نشاطاً كل عام بسبب العدد المتزايد من الطلبات التي قدمتها الدول لتحديد حدود جرفها القاري فيما وراء ٢٠٠ ميل بحري. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر التأكيد على أنه يتعين على اللجنة، أثناء النظر في الطلبات، أن تولي الاعتبار الواجب للنظام الداخلي للجنة حدود الجرف القاري. وفي حالة المنازعات البرية أو البحرية، ينبغي ألا تنظر اللجنة في طلب يقدمه أي من الدول المعنية في النزاع إلى أن تُعطي جميعُ الدول الأطراف في هذا النزاع موافقتها المسبقة، وفقاً للمادة ٥ (أ) من المرفق الأول للنظام الداخلي للجنة حدود الجرف القاري.

وتكرر باكستان تأكيد أهمية إحراز تقدم بشأن مشروع المعاهدة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ونكرر التأكيد على أن مبدأ التراث المشترك للبشرية ينبغي أن يوجه النظام القانوني الجديد وأن يكون مرتكزاً له. فهو يوفر أساساً قانونياً متيناً لنظام عادل ومنصف يتيح لجميع البلدان الاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها التنوع البيولوجي البحري من حيث الأمن الغذائي والرفاه الاقتصادي على الصعيد العالمي والتصدي للتحديات في مجال حفظ الموارد الجينية البحرية واستخدامها على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية.

وبينما لا يزال هناك تنوع في الآراء بشأن عدد من القضايا الرئيسية المتصلة بعملية التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية، فإننا نحث جميع الوفود على اتباع نهج متوازن وتدريجي خلال الدورة المقبلة. ومن الضروري التركيز على تحقيق نتيجة جيدة، تمكننا من التوصل إلى حل بتوافق الآراء.

تقوم فكرة الاقتصاد الأزرق على النظر إلى البحار والمحيطات باعتبارها المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، كونها تنطوي على إمكانات كبيرة للابتكار والنمو. وينبع اهتمام باكستان بها من وجود ساحل يزيد طوله على ٠٠٠ ١ كيلومتر ومنطقة اقتصادية خالصة تبلغ مساحتها حوالي ٠٠٠ ٢٩٠ كيلومتر مربع وميناء كراتشي وميناء غوادار البحري العميق المنشأ حديثاً. كما أننا من الجهات المعنية المهمة في الإطار الأمني للمحيط الهندي، الذي يشمل مكافحة القرصنة وكذلك مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات.

ويمثل المحيط الهندي شرياناً يكتسي أهمية متزايدة للتجارة العالمية. فهو يستضيف حركة الملاحة البحرية الدولية التي تشمل نصف الشحنات المعبأة في حاويات وثلث الشحنات السائبة وثلثي الشحنات النفطية على مستوى العالم. غير أن المشكلات الناشئة، التي تشمل القرصنة والمنازعات بشأن المياه الإقليمية والضغوط البيئية العالمية على الموارد الساحلية والبحرية، تشكل تحديات كبيرة لصانعي السياسات. ويوفر المحيط الهندي إمكانات واعدة للتعاون والتآزر، ولكن المنافسة الجيواستراتيجية وسعي بعض الدول إلى الهيمنة العسكرية تعرضان تلك الإمكانات للخطر الشديد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك أن أي نزاع عسكري في جنوب آسيا يمكن أن يهدد الاستقرار في منطقة ذات أهمية حاسمة للتجارة العالمية وللسلام والأمن العالميين.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء تسييس المسائل المتصلة ببحر الصين الجنوبي. وترى باكستان أن حل المنازعات المتصلة ببحر الصين الجنوبي يكون بين البلدان المعنية. وينبغي للبلدان الواقعة خارج المنطقة أن تحترم المفاوضات والعملية التي تود الأطراف المعنية من خلالها التوصل إلى حل لمنازعاتها.

في الختام، تلتزم حكومة باكستان التزاماً كاملاً بالتنمية المستدامة لشراكتها في الاقتصاد الأزرق من أجل خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بحفظ المحيطات. ونحن على استعداد للتعاون والتآزر مع سائر الدول الصديقة ومع الشركاء في المنطقة وفي أرجاء العالم لبلوغ هذا الهدف من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة لصالح البشرية جمعاء.

السيدة دي سوزا شميتز (البرازيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى النرويج وسنغافورة على تيسيرهما للمشاورات التي أدت إلى نصّي هذا العام لمشروع القرار الجامع A/76/L.20 بشأن المحيطات وقانون البحار، ومشروع القرار A/76/L.18 بشأن استدامة مصائد الأسماك. ويسرّ البرازيل أن تشارك في تقديم مشروعي القرارين من جديد. وأودّ أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لروح التعاون التي ظلّت سائدة بين الوفود في صياغة مشروعي القرارين هذين.

ونرحّب أيضاً بتقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/76/311)، وكذلك بأحدث التقارير عن أعمال عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار (A/76/171) والفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية (A/76/391).

في عام ٢٠٢١، فقدت البرازيل اثنين من أبرز خبرائها في مجال المحيطات وقانون البحار بوفاة العميد بحري جائير ألبرتو ريباس ماركيس والبروفيسور فابيو هازين.

وأود أن أنوه بالإسهام القيم الذي قدمه العميد البحري ريباس في عمل لجنة حدود الجرف القاري. فمنذ انتخابه لأول مرة في عام ٢٠١٢، عمل بلا كلل لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من خلال تبادل خبرته التقنية في مجال علم الهيدروغرافيا (وصف المياه) وعلم البحار والمحيطات مع أعضاء اللجنة الآخرين. وبغية الاضطلاع بعمله في اللجنة، تشرفت البرازيل بتقديم ترشيح أحد أفضل خبرائنا في علم الهيدروغرافيا وعلم البحار والمحيطات والجيولوجيا والجيوفيزياء، الفريق بحري أنطونيو فرناندو غارسيس فاريا، للانتخابات التي ستجرى غداً. ونتطلع إلى مواصلة دعم عمل اللجنة في دورها الأساسي المتمثل في تيسير تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وأود أيضاً أن أنوّه بالإسهام الكبير للبروفيسور فابيو هازين في المفاوضات الدولية المتعلقة بمصائد الأسماك. لقد كان البروفيسور

هازين، وقت وفاته، رئيساً للجولة الخامسة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. كما ترأس جولات المشاورات غير الرسمية الأربعة السابقة للدول الأطراف، بما في ذلك مؤتمر الأخير لاستعراض اتفاق الأرصدة السمكية، ولجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ضمن هيئات أخرى. والبرازيل ممتنة لإسهامه في النهوض بسيادة القانون في مجال استدامة مصائد الأسماك.

ترى البرازيل أن ثمة أهمية قصوى لتعزيز فهمنا المشترك لأثر النشاط البشري على محيطاتنا. وفي هذا الصدد، كان استكمال وإطلاق التقييم العالمي الثاني للمحيطات، في عام ٢٠٢١، نتاجاً قيّماً للدورة الثانية من العملية المنتظمة، ولا سيما في تحديد الثغرات في المعرفة وبناء القدرات. والجهود الوطنية والإقليمية والعالمية المبذولة في إطار عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة جهود أساسية أيضاً لتحقيق إمكانات علوم المحيطات وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات المتعلقة بالمحيطات. وبالإضافة إلى ذلك، وفر الاجتماع الحادي والعشرون لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار معلومات هامة عن آثار وتحديات ارتفاع مستوى سطح البحر.

وتود البرازيل أن تؤكد من جديد مشاركتها في تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بشؤون المحيطات لعام ٢٠٢٢ في لشبونة، الذي يأتي في وقت مناسب لتعزيز وتعبئة الشراكات لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

والبرازيل ملتزمة التزاماً قوياً بالمفاوضات الجارية بشأن صك ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ونتطلع إلى المشاركة مع جميع الوفود العام المقبل في الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامها على نحو مستدام يعالج بفعالية المسائل المتصلة بالحصول على الموارد الجينية البحرية واستغلالها، بما في ذلك تقاسم المنافع.

وإذ نقترب من الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تود البرازيل أيضاً أن تؤكد من جديد التزامها بالأهداف والمقاصد والمبادئ المكرسة في الاتفاقية، التي تحدد الإطار القانوني العالمي لجميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وننوه أيضاً بنجاح وبأهمية الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية – وهي السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري، التي ما فتئت كل منها تقدم إسهامات أساسية في تنفيذ الإطار القانوني الذي أنشأته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

شددت البرازيل، في مناسبات مختلفة، على أهمية تعزيز السلامة البحرية، بما في ذلك في حالة حدوث انسكاب نفطي في البحر. ويجب على الدول أن تتعاون تعاوناً كاملاً في التحقيقات المتعلقة بالانسكاب النفطي في البحر، تمشياً مع المادة ٩٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وعلى وجه الخصوص، يجب على الدول أن تتقاسم المعلومات عن الحركة البحرية للسفن التي ترفع أعلامها وتبحر في المناطق البحرية المتضررة. وهذا أمر أساسي في التحقيقات المتعلقة بهذه الحوادث إذا أردنا أن نكفل المساءلة وسيادة القانون. ونشكر جميع الوفود التي شاركت بصورة بنّاءة في صياغة فقرة تتناول هذه المسألة في القرار الجامع لهذا العام بشأن المحيطات وقانون البحار.

وكما أشار وفد بلدي سابقاً، فإن انسكاباً شديداً للنفط الخام الثقيل في البحر أثّر على البرازيل في عام ٢٠١٩. نشأ النفط المتسرب، الذي لم يتم استخراجه في بلدنا، من سفينة سعت عمداً إلى تجنب اكتشافها. ويحدونا أمل صادق في أن يتعزز التعاون بين الدول في ذلك الصدد بغية كبح جماح هذا السلوك ومنع تكرار أحداث مماثلة.

وفي الختام، أود أن أشكر فريق العمل في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على عمله خلال عملية المشاورات، وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي فرضتها الجائحة. وكما جرت العادة، فقد كان دورهم حيوياً بالنسبة للنتيجة المعروضة على الجمعية العامة اليوم.

السيد رويدياس بيريس (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): تود شيلي أن تشكر ممثلة سنغافورة، منسقة مشروع القرار A/76/L.20 بشأن المحيطات وقانون البحار، وممثل النرويج، منسق مشروع القرار A/76/L.18 بشأن مصائد الأسماك المستدامة، على جهودهما في التوصل إلى نصوص متوازنة تتيح توافق الآراء لعدد كبير من الدول الأعضاء. ولهذا السبب شارك وفد بلدي في تقديم مشروعي القرارين.

وتحيط شيلي علماً أيضاً بتقرير الأمين العام (A/76/311) وتقدره، وتنوه بالعمل الذي اضطلعت به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار خلال هذه الفترة بشأن المهام العديدة الموكلة إليها.

وبالنسبة لشيلي، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي حجر الزاوية في القانون الدولي للشؤون البحرية، لأنها الأساس القانوني لتطوير الأنشطة في المحيطات وتضع إطاراً للتعاون والتآزر والتفاهم بين الدول من أجل حفظ المحيطات وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والاستخدام المستدام لمواردها.

إن الضمانة القانونية التي توفرها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار خطوة أساسية نحو الأمام في القانون الدولي، لأنها تشكل نظاماً قانونياً متيناً يحدد بدقة المناطق البحرية والحقوق التي تتمتع بها الدول الساحلية فيها، بما في ذلك الجرف القاري البالغ طوله ٢٠٠ ميل بحري والجرف القاري الموسّع. وتقدر شيلي أيضاً إنشاء المنطقة، فضلاً عن الصفة القانونية لأعالي البحار.

وتشارك شيلي بنشاط في المجلس وجمعية السلطة الدولية لقاع البحار، حيث تناقش القواعد والمبادئ التوجيهية الهامة لتنظيم المنطقة وحيثما يكون من الضروري توفير إطار قانوني لأنشطة الاستغلال، عملاً بمتطلبات الاتفاقية واتفاق تنفيذها لعام ١٩٩٤. ويجب أن يكون ذلك الإطار القانوني، الذي يجب أن يشمل تنظيماً بيئياً، كاملاً وذا مستوى عالٍ إذا أردنا حماية حقوق الأجيال المقبلة.

وفي هذا الصدد، تود شيلي أن تعرب عن قلقها إزاء تفعيل القاعدة الواردة في الفقرة ١٥ من الفرع ١ من مرفق اتفاق التنفيذ لعام ١٩٩٤ فيما يتعلق بالجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونعتقد أن هذه المسألة ينبغي أن تكون موضع قلق للجمعية العامة، ولهذا السبب بذلنا جهداً – بالتعاون مع كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية – للفت انتباه الأعضاء إلى التطورات التي تؤثر على المساحات الشاسعة للتربة وما تحت التربة التي تشكل التراث المشترك للبشرية، وخاصة في هذه الظروف الاستثنائية.

ولهذا السبب استُكملت الفقرة ٦٦ من مشروع القرار الجامع. في الواقع، منعت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) الدول من إجراء مفاوضات ذات مغزى في نيويورك وكينغستون وفي جميع أنحاء العالم، على الأقل منذ آذار/مارس ٢٠٢٠. وفي الآونة الأخيرة، تقودنا الأنباء المقلقة بشأن المتحور الجديد إلى تكرار الإعراب عن قلقنا إزاء حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي أن الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ستظل تواجه عقبة لا يمكن التغلب عليها أمام التفاوض بشأن قانون التعدين – وهو عائق لن يزول على الأرجح في الأشهر المقبلة.

وتعتقد شيلي أنه يلزم استكمال إطار تنظيمي فعال وملائم ومناقَش على نطاق واسع قبل بدء التعدين في المنطقة بغية ضمان الامتثال الفعال للقواعد المنطبقة في اتفاق التنفيذ لعام ١٩٩٤. وبغية الاتفاق على هذا الإطار، من الضروري أن تشارك جميع الدول في المفاوضات من خلال اجتماعات بالحضور الشخصي، وهو أمر مستحيل في ظل الظروف الراهنة. لقد أضعنا وقتاً ثميناً وهذا لم يكن خطأ الدول.

لذلك ندعو الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى المشاركة في مناقشة عملية بشأن البدائل في الهيئات ذات الصلة التابعة لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار واجتماع الدول

الأطراف في الاتفاقية، مع مراعاة هذه الظروف غير المسبوقة بسبب جائحة كوفيد-١٩.

وبالإضافة إلى ذلك، تود شيلي أن تسلّط الضوء على أربع مسائل إضافية هامة بالنسبة لجدول أعمال المحيطات وينبغي أن تواصل الجمعية العامة النظر فيها بشكل خاص.

أولاً، تُبرز شيلي أهمية التوصل إلى اتفاق دولي جديد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية والاستخدام المستدام لها. وتأسف شيلي لعدم إمكانية عقد المؤتمر الحكومي الدولي الرابع بشأن المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية في عام ٢٠٢٠ أو ٢٠٢١ بسبب الجائحة، وتأمل أن يُمكن عقده في آذار/مارس ٢٠٢٢، كما هو مخطط له. ونُرحّب أيضاً بقيادة رئيس المؤتمر، الذي بذل جهوداً كبيرة في الفترة الممتدة بين الدورات.

ونأمل أن يوفر لنا هذا الاتفاق الجديد الإطار القانوني لضمان حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له في المياه الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، مما سيسمح، في جملة أمور، بإنشاء مناطق بحرية محمية في تلك المنطقة بهدف حماية ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المحيطات بحلول عام ٢٠٣٠، وهو هدف حدده العلم لضمان صحة محيطات العالم.

ثانياً، يجب التصدي على وجه السرعة لتلوث المحيطات، وخاصة التلوث البلاستيكي. وعلى المستوى الوطني، نفذت شيلي تدابير مثل حظر الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام في المتاجر الكبرى والمحلات التجارية منذ عام ٢٠١٩. ونُقدّر أن دولاً أخرى كثيرة تُنفّذ تدابير مماثلة، بما في ذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وساهمت شيلي في إنشاء مجموعة أصدقاء لمكافحة التلوث البلاستيكي والتي تشترك في قيادتها مع البرتغال في نيروبي، وتشارك بنشاط في مجموعة الأصدقاء في نيويورك التي تقودها النرويج وملديف وأنتيغوا وبربودا. ونأمل أن نحرز في عام ٢٠٢٢ تقدماً حاسماً بشأن اتفاق دولي لمعالجة المشكلة من خلال التزامات متعددة الأطراف.

ثالثاً، أود أن أشدد على أن شيلي دأبت، منذ عام ٢٠١٥، على تعزيز عدة إجراءات لتسليط الضوء على الصلة الهامة بين المحيطات وتغير المناخ. وقد استخدمنا ذلك النهج بصفتنا رئيساً للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأطلقنا عليه اسم "مؤتمر الأطراف الأزرق". وقد امتد عملنا بشأن هذه القضية لفترة طويلة بدءاً من عام ٢٠١٩ وأحرزنا تقدماً كبيراً في عام ٢٠٢١ في مؤتمر الأطراف المعقود في غلاسكو.

لذلك تود شيلي أن تسلّط الضوء في الجمعية العامة على أن المقرر 1/CP.26 الصادر عن مؤتمر الأطراف الـ ٢٦ يتضمن عدة فقرات تتعلق بالمحيطات ويتضمن ولايات محددة للأطراف والهيكل المؤسسي بأكمله لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بهدف النهوض بإجراءات ملموسة من أجل تكريس المحيطات رسمياً كعنصر رئيسي في سياسات تغير المناخ.

رابعاً، يُعرب بلدنا عن دعمه لعملية وضع إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، ونأمل أن ينضم المجتمع الدولي إلى الجهود الرامية لحماية ٣٠ في المائة من المحيطات بحلول عام ٢٠٣٠.

وأخيراً، نود أن نعرب عن التزامنا بمؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات. ونأمل أن يعقد في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، وبالتالي المضي قدماً في اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان الحفاظ على المحيطات وتحقيق غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

السيد مارتينسن (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر سنغافورة والنرويج على قيادتهما وجهودهما في إجراء مفاوضات بشأن مشروعي القرارين المعروضين على الجمعية العامة اليوم (A/76/L.18 و A/76/L.20).

وعلى غرار ما نقوم به كل عام، يؤكد وفد بلدي من جديد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي أحد أوضح الإسهامات لتعزيز السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين الأمم. ومما لا شك فيه

أن الاتفاقية من بين الصكوك الدولية التي تنطوي على أكبر عدد من الآثار والإسقاطات الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية. وكان هدف المفاوضين في الاتفاقية هو حل جميع المسائل المتصلة بقانون البحار في صك واحد. ونتيجة لذلك، تُشكل أحكامها توازناً دقيقاً بين الحقوق والواجبات التي يجب الحفاظ عليها، بما في ذلك التصدي للتحديات الجديدة المتصلة بقانون البحار من خلال العمليات المنشأة في إطار الجمعية العامة.

إن مسألة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية هي إحدى أكثر المسائل أهمية في القانون الدولي اليوم. وتؤيد الأرجنتين تنظيم حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية والاستخدام المستدام لها من خلال اتفاق متعدد الأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويؤيد بلدي أيضاً ولاية المؤتمر الحكومي الدولي الذي يُعقد لهذا الغرض.

ونرى أن إدارة الموارد خارج حدود الولاية الوطنية يجب أن تنظمها وتراقبها مؤسسات عالمية تمثل المجتمع الدولي بأسره تمثيلاً كافياً. وقد جرت الدورات الثلاث، التي عُقدت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، في بيئة بنّاءة ونأمل أن نحافظ على الزخم خلال الدورة الرابعة. ومما يؤسَف له أنه تعين تأجيل الدورة الرابعة في مناسبتين بسبب جائحة مرض فيروس كورونا.

ونرى أن حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام أمران أساسيان. ونسعى باستمرار إلى زيادة معرفتنا بالبحر، وتحسين تنظيم مصائد الأسماك، ومكافحة الصيد غير القانوني، وإلغاء إعانات الصيد، والحد من الصيد الجائر، واستعادة الأرصدة السمكية، وحماية التنوع البيولوجي. وفي ذلك السياق، تنسق الهيئات ذات الصلة رصد ومراقبة المناطق البحرية الخاضعة للولاية القضائية للأرجنتين، وتستخدم كل منها وسائلها في إطار خطة العمل الدولية لمنع صيد الأسماك غير المعلن وغير المنظم وغير القانوني وردعه والقضاء عليه. ويعمل بلدنا بنشاط لتحقيق غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، بغية حماية وصون المناطق البحرية التي تمثل مختلف الموائل والنظم الإيكولوجية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت الأرجنتين نظاماً وطنياً للمناطق البحرية المحمية في عام ٢٠١٤. يمكن العثور على الشعاب المرجانية البحرية في جميع محيطات العالم – في جميع خطوط العرض والأعماق. ونتيجة لذلك، يمثل تلوث النظم الإيكولوجية البحرية الساحلية وتفاعلاتها مع التنوع البيولوجي مشاكل معقدة متعددة القطاعات، ذات آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية على الصعيد العالمي.

ونشدد على أهمية معالجة هذا الموضوع في إطار الجمعية العامة. وتكرس اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قسماً منها – الجزء الثاني عشر – لحماية البيئة البحرية وصونها، وتتضمن أحكاماً محددة بشأن استخدام البحار ومواردها، وكذلك للحفاظ على الموارد، ولا سيما الموارد الحية منها، وحفظ الحيز البحري.

يحتل تغير المناخ مكانة بارزة بين مختلف التحديات الجديدة. وقد عُقد مؤخراً في غلاسكو آخر مؤتمر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتتخذ الأرجنتين خطوات ملتزمة نحو العمل المناخي العالمي، أولاً وقبل كل شيء بتقديم مساهمتها المحددة وطنياً، بأكثر من ١٧٠ تدبيراً ملموساً للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

ويكرر بلدي الإعراب عن قلقه إزاء الاتجاه المتزايد نحو محاولة استخدام قرارات الجمعية العامة لإضفاء الشرعية على المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تتخذ تدابير تتجاوز حيزها ونطاقها المادي والشخصي. وتعترض الأرجنتين على ذلك التفسير لقرارات الجمعية العامة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتدابير التي تسعى إلى منح المنظمات المذكورة الولاية القضائية على السفن التي ترفع أعلام بلد لا ينتمي إلى تلك المنظمات.

وأخيراً، تود الأرجنتين أن تشيد بجميع موظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على مهنيتهم ومسؤوليتهم وتفانيهم، فضلاً عن المساعدة الهائلة التي يقدمونها طوعاً إلى الدول الأعضاء، ونكرر

التأكيد على مدى أهمية تمويل الشعبة تمويلاً كافياً حتى تتمكن من الوفاء بولايتها.

(تكلم بالإنكليزية)

وأخيراً وليس آخراً، بصفتي رئيساً للاجتماع الحادي والثلاثين للدول الأطراف، أود أن أذكّر الجميع بضرورة اكتمال النصاب القانوني غداً في الاجتماع، لأننا من دون ذلك لن نتمكن من التوصل إلى نتيجة ناجحة. ولذلك فإنني أحث بقوة جميع الوفود التي لم تقدم بعد وثائق تفويضها على أن تفعل ذلك وأن تحضر اجتماع الغد في هذه القاعة ذاتها.

السيد هوليس (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة بنص القرار الجامع لهذا العام بشأن المحيطات وقانون البحار (A/76/L.20). ونشكر بصفة خاصة السيدة ناتالي موريس – شارما، ممثلة سنغافورة، على التنسيق. ونرحّب بحقيقة أن القرار يؤكد من جديد الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ في إطاره جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، ونشدد على ضرورة الحفاظ على سلامة الاتفاقية. إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ركيزة أساسية من ركائز القانون الدولي. وما فتئنا نوضح أن هذا الإطار القانوني ينطبق على بحر الصين الجنوبي، كما ينطبق أيضاً على بقية محيطات العالم وبحاره.

والمملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. والالتزام مسعى مشترك للمجتمع الدولي. ونرحب بإنشاء مجموعة أصدقاء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهو ما يعكس الأهمية التي نوليها جميعا للاتفاقية.

إن المحيط له دور فريد لا غنى عنه في تنظيم مناخنا. وباعتباره بالوعة كربون عملاقة، يمتص حوالي ثلث ثاني أكسيد الكربون الذي نتسبب في انبعاثه، وأكثر من ٩٠ في المائة من الحرارة الزائدة. وصحة محيطنا عماد سبل عيش مئات الملايين من الناس حول العالم. والعمل على حماية المحيطات وإعادتها إلى حالتها الطبيعية عنصر أساسي في استجابتنا لتغير المناخ. وخلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، استخدمت رئاسة المملكة المتحدة تركيزها على الطبيعة للدعوة إلى اتخاذ إجراءات طموحة لحماية واستعادة صحة المحيطات وقدرتها على الصمود، وهي رسالة مشتركة أكدها مؤازرو المناخ الرفيعو المستوى في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومجتمع المحيطات العالمي.

وتسلم المملكة المتحدة أيضا بالشواغل الخاصة للبلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة فيما يتعلق باستقرار حدودها البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر. ونحن ننظر بعناية في إعلاني منتدى جزر المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، وسنواصل أيضا التعاون مع أعمال لجنة القانون الدولي بشأن هذه المسألة.

وتواصل المملكة المتحدة، بوصفها قائدة التحالف العالمي للمحيطات والرئيسة المعنية بالمحيطات لائتلاف الطموح الكبير من أجل الطبيعة والناس، إلى جانب كوستاريكا وفرنسا، الدفاع عن هدف "٣٠×٣٠" بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، لحماية ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المحيطات في العالم بحلول عام ٢٠٣٠. وتشير الأدلة إلى أن تحقيق هذا الهدف لن يساعد فقط على عكس الآثار الإيكولوجية الضارة والحفاظ على تجمعات الأسماك، ولكنه سيساعد أيضا على زيادة القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والحفاظ على صحة المحيطات على المدى الطويل. ويدعم الآن أكثر من ١٠٠ بلد هدف ٣٠×٣٠ للمحيطات، وتحث المملكة المتحدة الجميع على التكاتف لتحقيقه.

وتود المملكة المتحدة أيضا أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها بالعملية الجارية بشأن التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونتطلع إلى عقد مؤتمر حكومي دولي رابع تحت القيادة المكينة للسفيرة رينا لي، ونأمل أن يعقد في آذار/مارس ٢٠٢٢.

وترحب المملكة المتحدة أيضا بالاعتماد الوشيك لمشروع قرار هذا العام بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/76/L.18)، ونود أن نشكر المنسق، السيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، وشعبة قانون البحار، على كافة أعمالهما، وجميع الوفود على مشاركتها الكاملة في هذه العملية على الرغم من عام آخر شهد قيودا فرضها مرض فيروس كورونا. ويبين اعتماد مشروع القرار أن العمل عبر الإنترنت، وإن لم يكن مثاليا، يمكن أن يحقق نتائج، بل ويحققها بالفعل. ونتطلع كثيرا إلى عام ٢٠٢٢ والمشاورات غير الرسمية المقبلة للدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية، فضلا عن حلقة عمل الأمم المتحدة بشأن صيد الأسماك في قاع البحار وتقريرها اللاحق. ونأمل أن نتمكن في العام المقبل مرة أخرى من الاجتماع بالحضور الشخصي من أجل تعزيز هذه المناقشات المهمة وإحراز المزيد من التقدم لدعم استدامة مصائد الأسماك على الصعيد العالمي. وتتطلع المملكة المتحدة إلى الاضطلاع بدورها.

وأخيرا، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن حزننا العميق لوفاة البروفيسور فابيو هازين الذي اضطلع بدور رئيسي في الإدارة الدولية لمصائد الأسماك، بما في ذلك دوره كرئيس للمشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية.

السيدة بهات (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): ينضم وفد بلدي إلى جميع الوفود الحاضرة في القاعة في توجيه الشكر إلى السيدة ناتالي موريس – شارما، ممثلة سنغافورة، التي نسقت باقتدار مشاورات هذا العام حول مشروع القرار الجامع بشأن المحيطات وقانون البحار (A/76/L.20). ونود أيضا أن نشكر السيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، على التنسيق الناجح للمشاورات بشأن مشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك (A/76/L.18)، الذي سيعتمد في الجمعية العامة اليوم. ونتوجه بالشكر أيضا إلى جميع موظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على عقد اجتماعات عبر الإنترنت بطريقة فعالة وعلى تعاونهم البناء. ونرحب أيضا بالتقرير الشامل للأمين العام الذي يسلط الضوء على الأنشطة والتطورات الرئيسية المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار (A/76/311)، ونحيط علما أيضا بالإضافة الملحقة بالتقرير الوارد في الوثيقة A/76/311/Add.1، الذي يسترعي الانتباه إلى الخطر المستمر الذي تشكله ناقلة صافر العائمة لتخزين وتفريغ النفط، وهو خطر يهدد بحدوث ضرر بيئي كارثي وشيك.

تواجه محيطاتنا تحديات هائلة، بما في ذلك تدهور البيئة البحرية، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وممارسات الصيد غير المشروعة، وتلك المتعلقة بالسلامة والأمن البحريين. إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي توصف بأنها دستور المحيطات، بإقامة توازن دقيق بين الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحاجة إلى حماية موارد المحيطات وحفظها للبشرية، توفر الإطار القانوني لاستخدام المحيطات ومواردها. والمؤسسات المنشأة بموجب الاتفاقية، أي السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري، هي أساس التنفيذ السليم لأحكام الاتفاقية وتحقيق الفوائد المرجوة من استخدامات البحار.

ونرحب بالتقرير المتعلق بأعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية (A/76/391) ونرحب بتوصيات الفريق العامل المخصص، بما في ذلك ضرورة تعزيز التقييم العلمي المنتظم لحالة البيئة البحرية من أجل توطيد الأساس العلمي لصنع السياسات.

ونظرا لتنوع الاحتياجات والتحديات، تعتقد الهند أن كفالة نقل التكنولوجيا البحرية والشراكات العالمية الفعالة ضرورية لبناء القدرات. ومن شأن زيادة الوعي البحري وتبادل المعارف العلمية، ولا سيما مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، أن يساعد في تطوير اقتصادات مستدامة قائمة على المحيطات، إلى جانب إرساء الأساس للمشاركة المنصفة من جانب جميع الدول. وفي الوقت الحاضر، تشارك الهند بنشاط مع السلطة الدولية لقاع البحار في صياغة مدونة استغلال العُقيدات المتعددة الفلزات لأغراض التعدين التجاري، بحيث لا تترك آثار التعدين في قاع البحار العميقة أي أثر بيئي لا يمكن إصلاحه على المحيطات، ولكي تكون الإجراءات مستدامة.

وتعمل الهند على أن تصبح أحد المساهمين الرئيسيين في ”النمو الأزرق“ كجزء من الاستراتيجية الطويلة الأجل لدعم النمو المستدام في القطاعات البحرية ككل. وقد وضعت الهند مؤخرا إطارا شاملا خاصا بها لسياسات الاقتصاد الأزرق، يهدف إلى تغطية الاقتصاد الساحلي، والسياحة، ومصائد الأسماك البحرية، والتكنولوجيا، وتنمية المهارات، والشحن، والتعدين في قاع البحار العميقة، وبناء القدرات بطريقة كلية.

وتلتزم الهند بحماية البيئة الساحلية والبحرية، وتولي أهمية خاصة لمنع الحطام البحري والقمامة البحرية والحد منهما بشكل كبير بحلول عام ٢٠٢٥، من خلال العمل العالمي والجهود الجماعية لجميع أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، بدأت حكومة الهند حملة ضخمة تسمى ”الهند النظيفة“ لتنظيف المدن والقرى وتجديد أنهار البلد.

ونؤيد الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف تحقيق استدامة مصائد الأسماك بوسائل منها اعتماد تدابير لمنع ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والتنفيذ الفعال لاتفاق الأرصدة السمكية والصكوك ذات الصلة على الصعيد الإقليمي. ونرى أن دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حاسم الأهمية في حفظ موارد مصائد الأسماك وإدارة مصائد الأسماك وتنميتها.

ونرحب أيضا بالتقرير عن أعمال عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الحادي والعشرين (A/76/171)، المعقود عبر الإنترنت، الذي ركزت فيه المداولات على موضوع ”ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره“. وقد جاء هذا الموضوع في الوقت المناسب، لأنه يتيح فرصة بالغة الأهمية للدول الأطراف لتعميق معارفها بشأن هذه المسألة وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. ومن المؤكد أن مناقشة هذا الموضوع المهم ستعزز جهود المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

ومن المجالات التي تحظى بالاهتمام والأهمية الكبيرة للمجتمع الدولي حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وفي هذا السياق، نحيط علما بالمناقشات التي جرت في الدورات الثلاث للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً، التي عقدت عملا بالقرار ٢٤٩/٧٢، وتناولت المواضيع المحددة في المجموعة التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠١١. ومع ذلك، أثرت جائحة مرض فيروس كورونا على عقد الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي. ويحدونا الأمل في أن تُعقد قريبا على النحو الذي تقرره الدول.

وتدعو الهند إلى إقامة نظام حر ومفتوح وشامل في منطقة المحيطين الهندي والهادئ يقوم على أساس احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، وتؤمن بتسوية المنازعات سلميا من خلال الحوار والتقيد بالقواعد والقوانين الدولية. ولا يمكننا أن نسمح لبحارنا بأن تتحول إلى مناطق نزاع. والممرات البحرية الآمنة والمفتوحة في غاية الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار والتنمية.

وتكرر الهند تأكيد أهمية حرية الملاحة والتحليق فوق أعالي البحار والتجارة المشروعة دون عوائق وحل المنازعات البحرية بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا. ومن المفترض أن تحترم البلدان قرارات الهيئات القضائية الدولية وأن تنفذها.

إن للهند مصلحة تقليدية ودائمة في الشؤون البحرية وشؤون المحيطات. وبوصفها شريكا مسؤولا للمجتمع الدولي، فإنها تولي اهتماما شديدا لجميع المسائل المتعلقة بشؤون المحيطات وتكفل التعاون الكامل في الجهود الرامية إلى ضمان الإدارة السليمة للمحيطات واستخدامها المستدام.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** إن المحيطات والبحار، التي تغطي أكثر من ٧٠ في المئة من سطح الأرض، تؤدي بلا شك دورا رئيسيا لا في توليد نظام إيكولوجي داعم للحياة فحسب، بل أيضا في الجوانب الثقافية والتاريخية لكوكبنا. ولذلك، لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية المسؤولية الجماعية لجميع الدول عن رعاية صحة المحيطات وإنتاجيتها واستدامتها.

وتؤكد إندونيسيا، بوصفها أكبر أرخبيل في العالم وطرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من جديد التزامها بتعزيز استدامة

المحيطات ودعم الإدارة الفعالة للمحيطات على أساس اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويود وفد بلدي أن يشكر سنغافورة والنرويج على تنسيقهما الممتاز بشأن مشروعي القرارين المدرجين في جدول أعمالنا اليوم (A/76/L.20 و A/76/L.18). ولا يزال مشروعا القرارين السنويين، اللذين نؤيدهما ونشارك في تقديمهما، يكتسيان أهمية حاسمة للتذكير بالتزام المجتمع الدولي بالتعاون بشأن المحيطات واستدامة مصائد الأسماك. ويعبر مشروعا القرارين أيضا عن الحالة الراهنة لمختلف العناصر المتصلة بالمحيطات واستدامة مصائد الأسماك.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك، يود وفد بلدي أن يشدد على أهمية الاستعاضة عن تعبير "إلغاء" بتعبير "حظر" في الفقرتين ١٣٠ و ١٣١، في إدارة إعانات مصائد الأسماك، لأنه يتسق مع الهدف الإنمائي ١٤,٦ بشأن الحياة تحت الماء. ونحيط علما بتقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/76/311)، الذي يقيم مختلف التطورات ذات الصلة، بما في ذلك الأثر المستمر لمرض فيروس كورونا على المحيطات وقانون البحار وعلى السلامة والأمن البحريين وحماية البيئة البحرية.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط رئيسية. أولا، إن العلاقة بين المحيطات والمناخ واضحة، حيث تشكل المحيطات بالوعة كربون مهمة تمتص أغلب أعباء الاحترار العالمي الناجم عن الأنشطة البشرية. والجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز العمل القائم على المحيطات للتصدي لهذا التحدي أمر حيوي. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد البيان المشترك الصادر عن منتدى الدول الأرخبيلية والجزرية، الذي عمم خلال الدورة السادسة والعشرين الأخيرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي يؤكد التزامه المستمر بدعم وتعزيز المناقشة والتعاون بشأن الصلة بين تغير المناخ والمحيطات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. ومن جانبنا، وضعنا عددا من التدابير الملموسة، بما في ذلك وضع خريطة طريق لقطاع المحيطات لإيجاد حلول مناخية وتجديد أشجار المانغروف وتعزيز السيطرة على أشكال تلوث المحيطات مثل القمامة البحرية والحطام البلاستيكي.

ثانيا، يتطلب التحدي المتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر استجابات شاملة وملموسة منا. وينبغي أن تكون هذه الاستجابات متجذرة في التعاون على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، من المهم بناء القدرة الوطنية على الصمود وتنفيذ سياسات استراتيجية وتعزيز الأنشطة العملية التعاونية. وترى إندونيسيا أيضا أنه يجب التمسك باتفاقات الحدود بغض النظر عن ارتفاع مستوى سطح البحر.

ثالثا، أهمية الحوار والتعاون في المنطقة، بما في ذلك من خلال تنفيذ أهداف ومبادئ توقعات رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. ومن شأن هذه الآلية أن تكون منبرا مفيدا لتعزيز التعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأن تكون بمثابة مركز للمناقشة الأقاليمية. ويحرص وفد بلدي على مواصلة تعزيز الأنشطة التعاونية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بالتعاون البحري والربط الشبكي وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتعاون الاقتصادي وغيره من مجالات التعاون الممكنة في المنطقة وخارجها.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام إندونيسيا الراسخ بدعم وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي معاهدة مركزية وعالمية تكفل التعاون الحكومي الدولي الفعال بشأن المحيطات. وتجسد الاتفاقية توازنا أساسيا بين مصالح الدول. وتدعم السلام والأمن الدوليين وتعزز التنمية المستدامة.

وأخيرا، أود أن أعرب عن خالص تقديري لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في الأمانة العامة للأمم المتحدة على دعمها الكبير.

السيد روميرو بوينتس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): تعتبر كوبا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ذات أهمية أساسية لصون وتعزيز السلام والقانون الدولي والتنمية المستدامة في المحيطات والبحار. فالاتفاقية معلم بالغ الأهمية في تدوين القانون الدولي وقد صدقت عليها الغالبية العظمى من الدول. وهي تضع الإطار القانوني المناسب والمعترف به عالميا الذي يحكم جميع الأنشطة المتصلة بالمحيطات والبحار.

ومن المهم الحفاظ على سلامة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتنفيذ أحكامها ككل. ويجب أن تكون شؤون المحيطات وقانون البحار تحت إشراف الجمعية العامة لضمان قدر أكبر من الاتساق في تسيير هذه الشؤون ولصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتشدد كوبا على أهمية أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز زخم العمل المشترك نحو السعي إلى الحد من تعرض البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية المنخفضة، للعواقب البيئية والاجتماعية والاقتصادية لآثار تغير المناخ على المحيطات. وتشكل آثار تغير المناخ على المحيطات خطرا كبيرا على اقتصادات هذه البلدان وتنوعها البيولوجي وأمنها الغذائي وصحة الإنسان. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى مزيد من التعاون والتنسيق المعززين لمواجهة هذه الآثار، الأمر الذي سيعود بالنفع على البشرية والمحيطات والأرض. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تنقل التكنولوجيات إليها وتساهم في بناء قدراتها.

إن مشروعي القرارين اللذين سيُعتمدان اليوم – مشروع القرار الجامع بشأن المحيطات وقانون البحار (A/74/L.22) ومشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/74/L.21) – هما نتاج مفاوضات مطولة ومكثفة. ونشكر الوفود التي أبدت مرونة ورغبة في تعزيز أهداف هذين النصين. ونشكر أيضا الميسرين النرويجيين، الذين تمكنا بفضل توجيههم وقيادتهم القديرين من اختتام مشاوراتنا بنجاح.

ويتيح مشروعا القرارين خطوات مهمة لتعزيز تنفيذ الصكوك القائمة بشأن المحيطات على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وما فتئت كوبا تبذل جهودا كبيرة لتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وحماية البيئة البحرية من أجل تنفيذ أحكام الاتفاقية على نحو متسق وتدريجي وبصورة فعالة. وقد بلغت هذه الجهود ذروتها في الدستور الذي اعتمده الشعب الكوبي في استفتاء عام ٢٠١٩، والذي يحدد حقوق وواجبات الدولة ومواطنيها فيما يتعلق بحماية البيئة، بما في ذلك البيئة البحرية ومكافحة تغير المناخ.

ولدى الدولة الكوبية مؤسسات قوية وتشريعات وطنية في مجال قانون البحار وتتخذ كل ما في وسعها من تدابير للنجاح في التصدي للجرائم المرتكبة في البحر، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير القانوني بالبشر والقرصنة.

وتكرر كوبا تأكيد أهمية تعزيز التعاون الدولي في إدارة الموارد البحرية ورعاية المحيطات وتنوعها البيولوجي، وفقا لمبادئ القانون الدولي، مع احترام سيادة الدول على مياهها الإقليمية وحقها في الموارد الموجودة في منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري. ونؤيد بقوة العمل الجدير بالثناء الذي تقوم به لجنة حدود الجرف القاري ونحث جميع الدول الأعضاء على تقديم دعمها لضمان حصول اللجنة على جميع الموارد التي تحتاجها للاضطلاع بعملها. ويجب أن نقدر أعباء العمل الثقيلة على عاتق المفوضين واستعدادهم للنظر في كل حالة بدقة وسرعة. ولذلك من المهم أن تكون اللجنة قادرة على الاضطلاع بعملها بسرعة وفعالية، مع الامتثال للمتطلبات القانونية الموضوعة لذلك الغرض.

ويكتسي الحفاظ على موارد التنوع البيولوجي البحري أهمية حيوية للأجيال المقبلة. وسيكون للنظام الذي ينظم استخدام تلك الموارد أثر مباشر على العديد من البلدان النامية، ومعظمها دول جزرية صغيرة. وتؤيد كوبا الجهود الرامية إلى وضع اتفاق بشأن التنوع البيولوجي البحري للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على العمل معا في الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي حتى نتمكن من التوصل إلى نتائج ملموسة تفضي إلى إبرام صك دولي ملزم بشأن هذه المسألة.

وسأكون مقصرا في ختام بياني هذا إن لم أعرب أولا عن امتناننا للعمل المضني الذي تقوم به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في تعزيز قانون البحار وشؤون المحيطات. ونود أيضا أن نشكر منسقي مشروعي القرارين اللذين سيعتمدان بشأن هذه المسألة، واللذين ستؤيدهما كوبا مرة أخرى.

السيد أروتشا أولابوبيناغا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): مهما قلنا في هذا المحفل لا يمكن أن يكفي للتشديد على الأهمية الحيوية

للمحيطات. سواء من حيث صحة النظم الإيكولوجية أو الظروف المتعلقة بالتنمية البشرية، فإن المحيطات هي العامل الحاسم للحياة على كوكبنا، كما نعرفه. وهذا هو بالضبط السبب في أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بالغة الأهمية، لأنها تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات.

إن دستور المحيطات هو الإطار الذي يتقارب فيه النشاط البشري والحفاظ على البيئة بموجب القانون الدولي. ويمكن للبحار والمحيطات، إذا ما استخدمت استخداما سليما، أن ترسي الأسس لتعزيز السلام والرفاه والتعاون والعلاقات الودية وحماية الكوكب في إطار تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتحقيقا لتلك الغاية، وكما هو الحال في جميع العلاقات الدولية، يجب تركيز الاهتمام على التعاون بين الدول وبناء القدرات، بما في ذلك نقل التكنولوجيا البحرية لضمان ألا نترك أحدا يتخلف عن الركب. وتزداد أهمية المعرفة العلمية فيما يتعلق باتخاذ القرارات المناسبة التي تؤثر على البشرية جمعاء.

وقد تكون السلطة الدولية لقاع البحار أهم هيئة أنشأتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فيما يتعلق بالمسائل التي تنطوي على التعاون ونقل التكنولوجيا البحرية. وتقر المكسيك بالتقدم المحرز في عمل اللجنة القانونية والتقنية فيما يتعلق بمشروع أنظمة الاستغلال والمبادئ التوجيهية والقواعد الأخرى التي ستنظم أنشطة الاستغلال، ولا سيما تلك التي تهدف إلى ضمان الحماية والحفظ الفعالين للبيئة البحرية ومواردها في المنطقة.

وقد حان الوقت لمضاعفة جهودنا للاتفاق على إطار قانوني واضح وقوي، يستند إلى أفضل العلوم المتاحة، وفعال في المقام الأول في تنظيم هذه الأنشطة من جميع جوانبها. ومن الأهمية بمكان، عندما تبدأ أنشطة الاستغلال في المنطقة، أن يكون هناك إطار قانوني ملائم لصون التراث المشترك للإنسانية وضمان الوفاء بمختلف الالتزامات بموجب الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق تنفيذها. كما يجب أن نحرز تقدما في وضع صك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، كما أكدت وفود أخرى عديدة من جديد طوال هذه المناقشة.

ونثق بأن المؤتمر الحكومي الدولي سيتمكن من عقد دورته الرابعة في آذار/مارس ٢٠٢٢، كما ناقشت لجنته التحضيرية هذا الأسبوع، وإن كان ذلك قد يعني تعديل طرائق المؤتمر وتكييفها لتناسب الظروف الجديدة. ولا يمكن تأجيل عملية التفاوض أكثر من ذلك. وستعمل هذه المعاهدة على شغل فراغ قانوني في قانون البحار لتعزيز حماية المحيطات وحفظها واستدامتها – وهي مسألة بالغة الأهمية بالفعل. ويجب أن يتم ذلك تمشيا تماما مع مبدأ التراث المشترك للإنسانية لاستخدام الموارد الحية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وأبرزت حالة الطوارئ الصحية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا الحاجة والأهمية لترسيخ مبدأ التضامن والمسؤولية مع الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب. وتقدر المكسيك الجهود التي يبذلها جميع المشاركين في عملية التفاوض، بما في ذلك شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، لمواصلة المناقشات وإثرائها طوال فترة العمل فيما بين الدورات.

ومع ذلك، يجب أن نحافظ على استعدادنا للعمل على العملية بغية اعتماد اتفاق قوي في الدورة المقبلة للمؤتمر الحكومي الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، نأمل أن نتمكن تحت قيادة رئاسة المؤتمر من إحراز تقدم في استعراض المقترحات وإعداد وثائق العمل التي من شأنها أن تقرب بين مواقف الوفود. وسيكون دور الميسرين حاسما في تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات في الدورة المقبلة.

كما ندرك الدور الهام جدا الذي اضطلعت به منظمات المجتمع المدني في العملية منذ إطلاقها ونحن ممتنون لذلك. وكان لتلك المنظمات دور فعال في الحفاظ على الحوار النشط بين الوفود أثناء فترة الانقطاع الناجمة عن الجائحة. ويعزى الحفاظ على الزخم بشأن هذه المسألة إلى حد كبير إلى عملها الدؤوب.

بالإضافة إلى تلك الجهود، ترحب المكسيك بإصدار التقييم العالمي الثاني للمحيطات في نيسان/أبريل باعتباره نتاجا رئيسيا للدورة الثانية من العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية. ويوفر التقييم معلومات علمية شاملة ومتكاملة عن حالة البيئة البحرية لكي تسترشد بها الجهات الاستراتيجية صاحبة المصلحة عند اتخاذالقرارات والإجراءات.

كما نحيط علما باختصاصات فريق الخبراء وطرائق عمله للدورة الثالثة للعملية المنتظمة، وكذلك آلية إنشاء مجموعة خبراء الدورة الثالثة للعملية المنتظمة. وتوفر العملية المنتظمة، إلى جانب عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، فرصا قيمة لتعزيز التقييم المنتظم لحالة البيئة البحرية لتحسين الأساس العلمي لصنع السياسات.

يجب أن تستند إدارة المحيطات إلى التقيد التام بسيادة القانون. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية الدور القضائي للمحكمة الدولية لقانون البحار في تسوية المنازعات بالطرق السلمية. ونسلط الضوء أيضا على أنها تمكنت من تكييف أساليب عملها في سياق الجائحة، مما سمح لها بمواصلة أنشطتها. ونعرب أيضا عن تقديرنا لعمل محكمة العدل الدولية في التسوية السلمية للمنازعات المتعلقة بقانون البحار.

وبالإضافة إلى ذلك، نقر بعمل لجنة حدود الجرف القاري. ونأمل أن يؤدي الشاغر الذي يتعين ملؤه غدا إلى تعزيز قدرتها على الاضطلاع بولايتها. غير أن هناك حاجة واضحة إلى تعزيز قابلية تشغيل تلك الهيئة حتى تتمكن من العمل بفعالية وكفاءة.

ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أننا نجري هذه المناقشة بينما تقف البشرية عند مفترق طرق، يُعزى إلى أزمة المناخ التي نشهدها. وفي سياق هذه الحالة الطارئة، فإن الخطب لا تكون مفيدة إلا إذا قابلتها إجراءات ملموسة. وظروف الحياة في المستقبل القريب تعتمد على ذلك. ونأمل أن يسهم مشروع القرار A/76/L.20، بشأن المحيطات وقانون البحار، إلى جانب مشروع القرار A/76/L.18، بشأن استدامة مصائد الأسماك، اللذين سنعتمدهما هذا المساء واللذين شاركت المكسيك في تقديمهما، في تحقيق ذلك الهدف. ولهذا السبب، ندعو أيضا جميع الوفود إلى اغتنام هذه الفرصة للتفكير في كل ما يمكننا القيام به من أجل بحارنا ومحيطاتنا على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

إن بنياتنا الاجتماعية والسياسية، مثل الحدود والقيم السوقية، ستكون معدومة الفائدة أو بلا فائدة تذكر إذا أهملنا الموارد الطبيعية للكوكب. ويجب أن نركز كل جهودنا أولا وقبل كل شيء على المحيطات، لأنها المنظم الرئيسي للمناخ ومصدرنا الرئيسي للغذاء، في حين أن مواردها المعدنية والجينية تثري صناعاتنا وتكنولوجياتنا، بما في ذلك الفوائد في مجال الطب. إن الثروات التي توفرها ببساطة ثمينة جدا. وتمثل البحار والمحيطات الفضاء العالمي الحقيقي الوحيد لكوكبنا الذي يخصنا جميعا، وبالتالي يدفعنا ذلك جميعا إلى احترامها وصونها بأكبر قدر ممكن من المسؤولية.

السيدة إدوارد (ناورو) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد ناورو البيانات التي أدلى بها كل من ممثل أنتيغوا وبربودا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وممثل فيجي باسم منتدى جزر المحيط الهادئ، وممثل ساموا باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

أولا، أود أن أشكر الميسرين، السيدة ناتالي موريس – شارما، ممثلة سنغافورة، والسيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، على الوصول بالمفاوضات بشأن مشروع القرار الجامع للمحيطات (A/76/L.20) ومشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك (A/76/L.18) إلى خاتمة ناجحة. ونشكر أيضا شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على عملها المثالي في هذه الأوقات الاستثنائية.

وكما سمعنا من كثير من الأعضاء من قبل، فإن ناورو دولة من دول المحيطات الكبيرة. ونعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد البحرية من أجل بقائنا وتنميتنا الاقتصادية. ولهذا السبب نولي قضايا المحيطات الأولوية القصوى بقدراتنا المحدودة. إن حفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام أمران بالغا الأهمية إذا ما أُريد لدول مثل بلدي أن تستمر في البقاء. من المؤكد أن مرض فيروس كورونا ومتحوراته قد

غيرا العالم وألغيا الخطط التي وضعناها لعملنا بشأن المحيطات. ولكي نتجاوز ذلك ونصنع العالم المشرق الذي توخيناه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب أن ننهي حربنا مع الطبيعة.

وفي حين أن العام المشهود للمحيطات لم يمض كما كنا نأمل، فإننا نأمل أن نتمكن في العام المقبل من العودة إلى المسار الصحيح بعملنا الملح بشأن كفالة وجود محيطات سليمة ومنتجة وقادرة على الصمود. إن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والمؤتمر الثاني للمحيطات، واختتام المفاوضات لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، هي معالم مهمة يمكن أن تضعنا على الطريق الصحيح. ولكي نسلك الطريق الصحيح، يجب علينا أولا أن نعترف على النحو الواجب بالتحديات الماثلة. ويبدأ ذلك بالاعتراف بالنطاق الواسع للآثار الضارة لتغير المناخ، وتحمض المحيطات وفقدانها للأكسجين، وزيادة حدة العواصف، والتغيرات في تنوع الأنواع البحرية ووفرتها، وارتفاع مستوى سطح البحر، من بين أمور أخرى.

ولذلك، فإننا نشعر بالامتنان لأن مشروع القرار الجامع لهذا العام يتضمن صياغة تعترف باستنتاجات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فضلا عن نص يعترف بأهمية مسائل ارتفاع مستوى سطح البحر، والاعتراف بإعلان قادة منتدى جزر المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ. ونظرا لأننا دولة محيطية بنسبة ٩٩,٩٩ في المائة، فإن وضع خطوط الأساس الخاصة بنا أمر بالغ الأهمية للحفاظ على سيادتنا.

وبالنظر إلى التهديدات الحالية التي يتعرض لها التنوع البيولوجي البحري، من المهم أيضا أن يتم في المؤتمر الحكومي الدولي المقبل إبرام صك دولي طموح وملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، مما سيمكن، في جملة أمور، من إنشاء مناطق بحرية محمية فعالة ومتعددة القطاعات للحفاظ على سلامة المحيطات على الصعيد العالمي، والاعتراف بالعلاقة الخاصة بين الجزر الصغيرة والمحيطات، وينص على التقاسم العادل والمنصف للمنافع المتأتية من الموارد الجينية البحرية.

ويتعين علينا أيضا أن نضع، ضمن إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام ٢٠٢٠ الذي يجري التفاوض بشأنه حاليا، أهدافا بحرية ذات طموح أعلى، تكون متسقة مع الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي. ويجب أن تراعي هذه الأهداف أيضا الطابع المتميز للتنوع البيولوجي الجزري وارتفاع مستويات التوطن لدينا. ويتعين الآن أن يكون عام ٢٠٢٢ هو عامنا المشهود للمحيطات. وعلينا أن نظهر الطموح ونحرز تقدما نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن نبين قدرتنا على الوفاء بالوعود التي قطعناها على أنفسنا عندما اعتمدناها في عام ٢٠١٥.

ونتطلع إلى عقد المؤتمر المعني بالمحيطات تحت القيادة القديرة لمضيفتينا، كينيا والبرتغال، ونأمل أن تكون لدينا قصص نجاح لنرويها هناك، فضلا عن فرص لتطوير وتعزيز الشراكات. ونأمل أيضا، كجزء من عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة الذي تنسقه لجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، أن ينظر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية على أنها راعية للمحيطات ومشرفة عليها، وأن تستشار في وقت مبكر وأن تُدرج في العمليات ذات الصلة، بغية المساعدة على تحقيق قاعدة أوسع للمعلومات العلمية والمعرفة للمحيطات التي نعتمد عليها.

وهناك أيضا عمل مهم للسلطة الدولية لقاع البحار، وندعو الدول الأعضاء فيها وجميع أصحاب المصلحة إلى وضع الصيغة النهائية لإطار تنظيمي من مستوى عالمي والتفاوض بشأنه واعتماده، ليمكّن من جمع معادن قاع البحار بصورة مسؤولة مع الحرص على حماية البيئة، فضلا عن تنفيذ رؤية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وقبل أن أختتم بياني، نود أيضا أن نواصل تسليط الضوء على أهمية التصدي لصيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يكافح هذه المشكلة؛ ويسرني أننا نعمل عن كثب مع جيراننا في ميكرونيزيا لمكافحة هذا الصيد بصورة مشتركة وجماعية من خلال استراتيجية دون إقليمية، تعالج مسألة الجريمة عبر الوطنية والأمن البحري.

السيد الريسي (عمان): أتشرف، بالنيابة عن وفد سلطنة عمان، أن أدلي بهذا البيان في إطار مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة للبند ٧٨ من جدول الأعمال بشأن "المحيطات وقانون البحار".

يحظى موضوع البحار والمحيطات وقانون البحار باهتمام سلطنة عمان، من منطلق موقعها الجغرافي على بحر العرب وبحر عُمان والخليج العربي والمحيط الهندي. ولقد أكدت رؤية عمان ٢٠٤٠ على هذا الاهتمام، وذلك من خلال الاستراتيجيات التي وضعتها للمحافظة على مواردها البحرية، وضمان الاستغلال الأمثل للثروة البحرية والاقتصاد الأزرق، ضمن خططها لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، نتفق مع ما ذهب إليه الأمين العام للأمم المتحدة من استنتاجات حول التحديات والمخاطر التي تتعرض لها البحار والمحيطات حول العالم، وأهمية التعاون الدولي المشترك للمحافظة على النظم الإيكولوجية البحرية، للتقليل من المخاطر، حفاظا على التنوع البيولوجي وثروات الدول المستقبلية من المناطق الواقعة ضمن نطاق ولايتها وخارجها.

تمثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ركنا رئيسيا من منظومة البحار والمحيطات. وندعو كافة الدول إلى احترام هذه المنظومة والتصرف وفقا للقواعد الدولية، وذلك لتحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالبحار والمحيطات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وضمن سياق عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية والبيئة البحرية؛

وإذ نؤكد على أهمية الاستخدام الأمثل وغير الجائر للبحار والمحيطات؛ ندعو إلى سن تشريعات دولية لمكافحة التلوث البحري، بما في ذلك في مجال معالجة النفايات البحرية والتلوث البلاستيكي والتسريبات النفطية في المياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة وأعالي البحار. كما ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي المشترك لزيادة المعرفة في تكنولوجيا وبحوث البحار، وتسهيل نقل المعارف والتكنولوجيات للدول البحرية النامية، بما يساعد في تطوير قدراتها لحماية النظم الإيكولوجية البحرية وزيادة فرص استفادتها من الاقتصاد الأزرق.

في الختام، لا يسعني سوى التأكيد على ما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/76/311) حول أن تحقيق استدامة البحار والمحيطات، سيتطلب بذل جهود عاجلة وأكبر على جميع الجهات والمستويات، لقلب مسار الاتجاهات وأنماط الاستخدام السلبي، بما في ذلك من خلال تطوير العلوم والتكنولوجيات البحرية، وحفظ التنوع البيولوجي البحر والموارد البحرية، واستخدامها استخداما مستداما وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

السيد مولالاب (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وفدي سنغافورة والنرويج على إدارتهما المقتدرة للمشاورات غير الرسمية بشأن مشروعي القرارين المعروضين علينا اليوم (A/76/L.20 و A/76/L.18)، اللذين شاركت ميكرونيزيا في تقديمهما.

لقد أعرب أصحاب السعادة ممثلو أنتيغوا وبربودا وفيجي وساموا، الذين تكلموا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة ومنتدى جزر المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على التوالي (انظر A/76/PV.46)، عن مواقف مجموعاتنا الجزرية الصغيرة من مشروعي القرارين المعروضين علينا. ويؤيد وفد بلدي تلك البيانات بكل إخلاص، وأود أن أضيف بضع نقاط بصفتي الوطنية.

إن ولايات ميكرونيزيا الموحدة، كدولة تغطي أكثر من مليون ميل مربع من المحيط الهادئ، وتعتمد منذ قرون على محيطنا من أجل البقاء، تقبل مسؤولية مواصلة إسماع صوتها بشأن الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد البحرية داخل منطقتنا الاقتصادية الخالصة والمتاخمة لها.

لقد عاش شعبنا في وئام مع المحيط وبيئته الطبيعية منذ أن بدأ أسلافنا في الإبحار في هذه البحار. وقد اعتمدنا على المعارف التقليدية في الحفاظ على أراضينا وبحارنا، وسنواصل التطلع إليها للحصول على أفضل الممارسات في الحفاظ على الموارد التي تأتي من المحيطات، مع استخدامها في الوقت نفسه لمكافحة تغير المناخ.

والإعلان التاريخي بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ، الذي أيدته البلدان الجزرية في المحيط الهادئ وأدرج في أحد مشاريع القرارات المعروضة علينا، هو بيان رسمي يعبر عن الآراء الجماعية لبلداننا الجزرية في المحيط الهادئ. ويقرُّ الإعلان على وجه التحديد بأن ارتفاع مستوى سطح البحر هو:

”مسألة حاسمة تهدد سبل عيش شعوبنا ورفاهها وتقوض آفاق تحقيق مستقبل سلمي وآمن ومستدام لمنطقتنا“

واعترافا بالآثار القانونية المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر على المناطق البحرية، مثل مناطق ميكرونيزيا، يصرّح الإعلان، في جملة أمور، بأن المناطق البحرية لجزرنا:

”ستظل، على النحو المحدد وحسبما أُبلغ به الأمين العام وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والحقوق والاستحقاقات الناشئة عنها، سارية بدون نقصان بغض النظر عن أي تغيرات مادية مرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة لتغير المناخ.“

ولما كان بلدي من أقل البلدان مسؤولية عن ظاهرة ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ، فسيكون من الإجحاف وعدم الإنصاف الشديدين أن يتخلى عن أي من حقوقه واستحقاقاته البحرية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر هذا، بما في ذلك حقوقه واستحقاقاته في موارد مصائد الأسماك الغنية في منطقتنا الاقتصادية الخالصة.

ويعبّر الإعلان عن الآراء الجماعية لقارة ”المحيط الهادئ الأزرق“ التي ننتمي إليها، وتدعمه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمبادئ القانونية التي تقوم عليها. وتشجع ميكرونيزيا المجتمع الدولي على النظر في الإعلان وأهدافه الشاملة بشكل إيجابي.

ونشعر بجزع شديد إزاء التقارير الصادرة مؤخرا عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التي تؤكد أن ارتفاع متوسط مستوى سطح البحر على الصعيد العالمي المرتبط بتغير المناخ من المرجح أن يصل إلى متر واحد بحلول نهاية هذا القرن.

وشهدت منطقة غرب المحيط الهادئ، حيث يقع بلدي، ميكرونيزيا، بالفعل ارتفاعا في مستوى سطح البحر يزيد ثلاثة أضعاف عن المتوسط العالمي الحالي. وبينما يشير ذلك التقرير وغيره إلى وقت ما في المستقبل، ففي خلال الأيام القليلة الماضية تحديدا، نُشرت صور ومقاطع فيديو بالبث الحي على وسائل التواصل الاجتماعي من الجزر المرجانية والسهول الساحلية للجزر البركانية المرتفعة في ميكرونيزيا، تُبين التحديات الخطيرة التي يفرضها ارتفاع مستوى سطح البحر على جزرنا .

فقد ارتفعت موجات المد الهائلة غير المسبوقة إلى مستوى عال بشكل يثير الجزع. وغمرت المياه المالحة زراعات القلقاس، المصدر الرئيسي لمحاصيلنا الغذائية. وتضررت الآبار الجوفية لدينا، وهي مصدر مياه شربنا. وينشر ارتفاع منسوب مياه البحر الخراب لدرجة أنه حتى موتانا لم يعودوا آمنين في مدافنهم. ويضطر الأطفال في بعض الجزر للخوض في المياه، وهم في حالة من الهلع، لمجرد الوصول إلى المدرسة.

إن التنبؤات بارتفاع مستوى سطح البحر التي تشير إلى وقت ما في المستقبل تحققت بالفعل هنا في ميكرونيزيا. وينطبق الشيء نفسه على بقية الجزر الواقعة في المحيط الهادئ وعلى الجزر المرجانية في أماكن أخرى.

ولم يعد بوسع العالم أن يغض الطرف عن نتائج عدم اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ والنداءات الصادرة عن البلدان الجزرية من أجل عمل مناخي أكثر طموحا.

السيد بريتولا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.46) ويود أن يدلي بالملاحظات التالية بصفته الوطنية:

يسر أوكرانيا أن تنضم إلى عدد كبير من الوفود الأخرى في المشاركة في تقديم مشروعي القرارين المتعلقين بالمحيطات وقانون البحار (A/76/L.20) واستدامة مصائد الأسماك (A/76/L.18). وأود أن أعرب عن تقديري للتنسيق القدير من جانب ميسري مشروعي القرارين.

على الرغم من الجهود المبذولة لتجنب آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والتكيف معها، ما زال التطوير المستمر للإطار القانوني للمحيطات، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يواجه تحديات جراء الجائحة.

وتسعى جميع الدول جاهدة إلى إعادة البناء بشكل أفضل، ولكن ستكون هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود على طريق الانتعاش وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما من أجل إحراز تقدم في تحقيق أهدافنا المتعلقة بالمحيطات، التي انتهى أجل بعضها بالفعل.

وتواجه البشرية تحديات هائلة في ضمان صحة المحيطات للأجيال الحالية والأجيال المقبلة. وفي حين أن انخفاض الأنشطة البشرية له أثر إيجابي على بعض الأنواع البحرية والنظم الإيكولوجية، فإن الصحة العامة للمحيطات وقدرتها على الصمود وإنتاجيتها ما زالت تتدهور. لذلك، من الأهمية بمكان أن نولي المزيد من الاهتمام لهذه المشاكل ونتخذ خطوات ملموسة لمعالجتها.

أولا وقبل كل شيء، من خلال التعاون والتنسيق الدوليين اللذين تشتد الحاجة إليهما، يتعين تعزيز إدارة المحيطات بوصفها حجر زاوية في حماية وحفظ البيئات البحرية والتنوع البيولوجي، فضلا عن كفالة العلاقات السلمية بين الدول.

لقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني الشامل الذي يجب أن تُنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وتواصل الاتفاقية الإسهام في السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين جميع الدول، وكذلك في التنمية المستدامة، بإنشاء نظام قانوني للبحار والمحيطات.

وتقتضي الاتفاقية من الدول الأطراف أن تسوي بالوسائل السلمية أي منازعات فيما بينها بشأن تفسير الاتفاقية أو تطبيقها. وسعت أوكرانيا جاهدة، تماشيا مع المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٢٧٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إلى حل منازعاتها مع الاتحاد الروسي بالوسائل السلمية.

وقد انخرطت روسيا، منذ أوائل عام ٢٠١٤، في العديد من الانتهاكات الصارخة لحقوق أوكرانيا بموجب اتفاقية قانون البحار وغيرها من أحكام القانون الدولي ذات الصلة. فهي تمنع أوكرانيا بصورة غير قانونية من ممارسة حقوقها البحرية في البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيرتش. وتستغل موارد أوكرانيا السيادية في تلك المياه لتحقيق أغراضها الخاصة، كما اغتصبت حق أوكرانيا في تنظيم مناطقها البحرية في تلك المياه.

وفي جملة أمور، تقوم روسيا، من خلال هذه الانتهاكات للقانون الدولي، بسرقة الموارد الهيدروكربونية البحرية وموارد مصائد الأسماك الأوكرانية، ملحقة الضرر بسبل عيش الصيادين الأوكرانيين ومتدخلة في الملاحة، بما في ذلك السفن المارة عبر مضيق كيرتش الدولي متجهة صوب الميناء الأوكراني في بحر آزوف.

وسلمت أوكرانيا الاتحاد الروسي، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، إخطارا وبيان دعوى بموجب المرفق السابع من اتفاقية قانون البحار تشير فيهما إلى منازعة تتعلق بحقوق الدول الساحلية في البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيرتش.

وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٨، أودعت أوكرانيا مذكرة لدى المحكمة الدولية لقانون البحار، تبين فيها أن روسيا انتهكت حقوق أوكرانيا السيادية في البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيرتش.

وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٠، رفضت المحكمة موقف روسيا القائل بأنها تفتقر إلى الاختصاص في قضية أوكرانيا وقررت أنها ستنظر في جوانب مهمة من مطالبات أوكرانيا، بما في ذلك المطالبات المتصلة بانتهاكات روسيا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في مضيق كيرتش وبحر آزوف.

وعلى الرغم من إجراءات المحاكمة الجارية، يواصل الاتحاد الروسي انتهاك قواعد ومبادئ القانون الدولي في محاولاته لاغتصاب حقوق أوكرانيا السيادية كدولة ساحلية. وعلى وجه الخصوص، فقد أغلقت روسيا أجزاء من البحر الأسود في اتجاه مضيق كيرتش لمدة ستة أشهر ابتداء من شهر نيسان/أبريل ٢٠٢١.

وعلاوة على ذلك، انخرطت روسيا، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، في موجة جديدة من الانتهاكات لاتفاقية قانون البحار باعتراضها السفن العسكرية الأوكرانية ومهاجمتها واحتجازها والاستيلاء عليها في البحر الأسود وبالقرب من مضيق كيرتش. وتشكل تلك الأعمال انتهاكات جسيمة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تنظم المياه الإقليمية والمضايق الدولية والمناطق الاقتصادية الخالصة.

وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أبلغت أوكرانيا الاتحاد الروسي على النحو الواجب، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بنزاع يتعلق بحصانة ثلاث سفن بحرية و ٢٤ جنديا كانوا على متنها. واضطرت روسيا إلى إعادة السفن فورا إلى عهدة أوكرانيا، وفقا لأمر المحكمة الدولية لقانون البحار المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٩. وقد استغرق الأمر من الاتحاد الروسي ما يقرب من نصف عام لإتمام عملية الإعادة. واليوم، تواصل روسيا انتهاك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بإنكارها حصانة الجنود الأوكرانيين المعنيين وتقاضيهم على أساس الإجراءات التي اتخذت أثناء وجودهم على متن السفن البحرية الأوكرانية.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، أصدرت هيئة التحكيم بموجب المرفق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أمرين إجرائيين في القضية المتعلقة بحصانة ثلاث سفن بحرية أوكرانية و ٢٤ جنديا على متنها، بالإضافة إلى الإعلان عن قرار بشأن المسار الإضافي لتنظر فيه.

وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، عقدت جلسة استماع بشأن الدفوع الابتدائية التي قدمها الاتحاد الروسي.

وكخطوة تالية، ستنظر هيئة التحكيم في القضية من حيث أسسها الموضوعية. إن حصانة السفن الحربية هي المبدأ الأساسي للقانون العرفي والبحري الدولي. ولا يحق لأحد أن ينتهكه، وفي حالة انتهاكه، ينبغي للمرء أن يتحمل المسؤولية الكاملة. وأوكرانيا واثقة من أنه سيتم في نهاية المطاف محاسبة الاتحاد الروسي على انتهاكاته الجسيمة لقانون البحار.

وفي خضم استمرار جائحة كوفيد-١٩، يتعين علينا مضاعفة جهودنا لتحقيق غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي، وزيادة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية. ولكي تكون هذه الجهود متماسكة وفعالة وطويلة الأجل، يجب أن تُبذل في سياق الإطار القانوني الذي حددته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وختاما، نعرب عن امتناننا للأمانة العامة ولشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على عملهما ودعمهما المستمر خلال العام.

السيدة سولانو راميرس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): يود وفد كولومبيا أن يعرب عن خالص تقديره للسيدة ناتالي موريس – شارما، ممثلة سنغافورة، والسيد أندرياس موتزفيلد كرافيك، ممثل النرويج، على جهودهما كمنسقين لمشروع القرار A/76/L.20، بشأن المحيطات وقانون البحار، ومشروع القرار A/76/L.18، بشأن استدامة مصائد الأسماك، على التوالي. كما نشكر السيدة يولاني سيراتو ممثلة هندوراس، والسيد مارك زيلينراث ممثل هولندا على تقريرهما عن التقرير المتعلق بأعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية (A/76/391).

وظلت البشرية هذا العام عرضة لويلات جائحة مرض فيروس كورونا، التي أحدثت تغييرات حتى في الطريقة التي نتعامل بها مع المحيطات. وقد دفع ذلك الوضع الدول الأعضاء إلى اتخاذ قرار بتأجيل المناقشات الموضوعية بشأن مشروعي القرارين اللذين ننظر فيهما اليوم، ولهذا السبب نرى أن ما يتجسد في مشروعي القرارين هو فقط ما اعتبرته الوفود مجرد تحديثات تقنية. ومع ذلك، لم يكن من السهل التوصل، في مختلف جولات المفاوضات، إلى حل للمناقشة

بشأن ما يشكل مجرد تحديثات تقنية وما يعد تغييرات موضوعية حقيقية في مشروعي القرارين. ويرى وفد بلدنا أن ذلك يؤدي إلى تناقضات كبيرة ويسمح بقدر كبير من عدم الموضوعية.

والنتيجة الإجمالية ضارة بمحيطاتنا، حيث نشارك أحيانا في مناقشات مثيرة للانقسام يمكن تسويتها بسهولة أكبر بقواعد إجرائية أوضح. ومن شأن ذلك أن يسمح لنا بالتركيز على الجوهر، وهو معالجة الشواغل الملحة التي تنشأ عن الحالة الراهنة لبحارنا ومحيطاتنا.

وبصرف النظر عما قلته للتو، الذي لا يأمل وفد بلدي سوى أن يسترعي الانتباه إليه بكل احترام، تقر كولومبيا بالإسهام القيم لمشروعي القرارين المتعلقين بالمحيطات وقانون البحار وبمصائد الأسماك المستدامة، وبالتالي شاركت بنشاط في التفاوض بشأنهما، ودائما بروح بناءة. ومع ذلك، يلاحظ وفد بلدي أن مشروعي القرارين، وكما حدث في مناسبات سابقة، يبقيان على صيغة لا تتشاطرها الحكومة الكولومبية فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، مثل الرأي القائل بأن الاتفاقية هي الإطار المعياري الوحيد الذي يحكم الأنشطة المضطلع بها في المحيطات.

وفي حين أن كولومبيا لم تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فقد اعترفت دائما بأهمية الاتفاقية ودلالتها. وبقدر ما تحدد الاتفاقية قواعد القانون العرفي، فإن تلك القواعد تنطبق على كولومبيا عندما يعترف بها بلدي على هذا النحو.

كما أن العديد من الصكوك الدولية والإقليمية والثنائية الأخرى تنظم المسائل المتعلقة بالمحيطات، والبلدان مثل بلدنا التي ليست أطرافا في الاتفاقية مهتمة بقدر اهتمام الدول الأطراف بالمسائل التي تؤثر على صحة واستدامة البحار والمحيطات ومواردها، بما في ذلك الموارد السمكية. ولذلك، نطلب أن يؤخذ ذلك دائما في الحسبان في الإشارات إلى الاتفاقية في القرارات. بيد أن الوفود تحجم دائما عن الاعتراف بظروف الدول غير الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وإدراجها في النص.

ولذلك، فإننا مضطرون إلى التأكيد مرة أخرى على أن مشروعي القرارين الحاليين ومشاركتنا في عملية اعتمادها لا يمكن النظر فيها أو تفسيرها بطريقة تنطوي على قبول الدولة الكولومبية الصريح أو الضمني بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وتضطلع كولومبيا بأنشطتها في البيئة البحرية في امتثال صارم لمختلف الالتزامات الدولية التي اعتمدتها أو قبلتها صراحة. ونغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ليست قابلة للإنفاذ ولا يمكن الاحتجاج بها بالنسبة لكولومبيا، بما أنها لم تصدق على الاتفاقية، باستثناء تلك التي قبلتها صراحة.

ولا يمكن فرض القانون العرفي. ولكل تلك الأسباب، تعرب كولومبيا عن تحفظها فيما يتعلق بأي إشارة في مشروعي القرارين إلى الاتفاقية بوصفها الإطار التنظيمي الوحيد الذي ينظم الأنشطة المضطلع بها في المحيطات. ونؤكد من جديد أننا لا نعتبر أنفسنا ملزمين بمضمون مشاريع المقترحات، ونطلب إدراج هذا البيان في المحضر الرسمي لهذه الجلسة.

وفي الوقت نفسه، ندعو إلى عدم تأجيل المناقشات المواضيعية مرة أخرى. إذ لا يمكن للمحيطات أن تنتظر أكثر من ذلك.

في ذلك الصدد، وفي مشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك، من الأساسي، على سبيل المثال، تشجيع الدول على الالتزام بالعمليات ذات الأولوية لجعل صيد الأسماك مستداما، مثل مفاوضات منظمة التجارة العالمية للقضاء على الإعانات الضارة التي تسهم في الصيد المفرط، وقدرات الصيد المفرطة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، التي تترأسها كولومبيا في تلك الهيئة.

وبالمثل، فإن كولومبيا مستعدة لاستئناف المفاوضات بشأن الصك المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. وهذا هو سبب استمرار مشاركتنا بصورة نشطة واستعدادنا الدائم للتعاون طوال الفترة الممتدة بين الدورات، بغية الحيلولة دون فقدان زخم الصك وعملية التفاوض بشأنه.

وتقوم الروح البناءة التي تُوجِّه بلدنا في المسائل المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار على الاعتقاد الراسخ بأن على كل الدول

التزاما ومسؤولية بحماية البحار ومواردها والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية على نطاق واسع، وأن جميع البلدان تتشاطر القلق البالغ إزاء مسائل من قبيل ارتفاع مستوى سطح البحر، والتلوث البحري بالمواد البلاستيكية، وتحمض المحيطات، بالنظر إلى أن المستقبل المستدام للعالم وبقاءنا كنوع يعتمد إلى حد كبير على بحارنا ومحيطاتنا.

ولذلك، فإن كولومبيا مستعدة دائما لمواصلة العمل جنبا إلى جنب مع الدول الأخرى للتصدي للتحديات التي تواجه محيطاتنا وجعلها آمنة ونظيفة وصحية ومرنة ومنتجة وقابلة للتنبؤ ومتاحة للجميع.

السيد فالتيسون (آيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): "الحياة كمثل سمك القُد المملح (باكالا)". هكذا تكلمت سالكا فالكا، الشخصية النسائية الرئيسية في إحدى الروايات الرائجة للآيسلندي الحائز على جائزة نوبل هالدور لاكسنيس. إن سالكا فالكا رواية رائعة، تتطرق إلى التطورات السريعة التي شهدها المجتمع الآيسلندي في القرن العشرين. إنها رواية عن الحب، والشياطين الأخرى وغيرهما الكثير.

ومع ذلك، هناك شيء واحد في جميع أنحاء الرواية، وهو السمك. ويمكن قول الشيء نفسه عن المجتمع الآيسلندي خلال القرن العشرين وعبر العصور. في مدن وقرى الصيد الصغيرة على الساحل حول جزيرتنا، حيث يكون الجو باردا ورطبا ومظلما في فصل الشتاء وأقل برودة وإشراقا إلى حد ما طوال الليل في الصيف، كان محور الحياة هو بالفعل الأسماك.

في حين أن الاقتصاد الآيسلندي اليوم يتمحور حول أكثر من مجرد الأسماك والماشية، فإن المأكولات البحرية المستدامة لا تزال تحافظ على الحياة في جزيرتنا، سواء من خلال التصدير أو باعتبارها أغذية فائقة الفائدة وغنية بالمغذيات وصديقة للمناخ.

هذا العام، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، ركزت آيسلندا تركيزا كبيرا على دور الأغذية الزرقاء والمائية، ونحن في الوقت الراهن، إلى جانب آخرين، بصدد إنشاء تحالف للأغذية الزرقاء والمائية.

وعلى الرغم من عقد الاجتماعات وإحراز بعض التقدم، لا يزال عام ٢٠٢١ عاما صعبا. إذ لا تزال الجائحة مستمرة على الرغم من آمالنا في عام مختلف عن عام ٢٠٢٠. والواقع أننا أصبحنا أفضل في إدارة الاجتماعات عبر الإنترنت وفتحت الأمم المتحدة أبوابها مرة أخرى إلى حد ما، ولكننا لم نتمكن من الاجتماع بالحضور الشخصي لإجراء مفاوضات معقدة مع قدوم أناس من جميع أنحاء العالم للمشاركة. وينطبق ذلك على مشروعي القرارين قيد المناقشة اليوم، بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/76/L.18) وبشأن المحيطات وقانون البحار (A/76/L.20).

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر بحرارة المنسقين اللذين أدارا مناقشاتنا باقتدار – السيدة ناتالي موريس – شارما، ممثلة سنغافورة، بشأن مشروع القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، والسيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، بشأن مشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك. ولئن كان تحديث مشروعي القرارين تقنيا في معظمه، فإن السر يكمن في التفاصيل، وقد أثبت منسقانا مرة أخرى سبب اختيارِهما لهذين المنصبين المهمين.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى رئيسة المؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، السفيرة رينا لي، ممثلة سنغافورة، وميسريها وموظفيها؛ ومدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، السيد فلاديمير جاريس، وموظفيه الأكفاء؛ وجميع الأشخاص الآخرين الذين يعملون بجد ويحافظون على استمرار عمل الأمم المتحدة طوال فترة صعبة طويلة.

ولا تزال آيسلندا متفائلة بأن تجري المفاوضات بالحضور الشخصي على مشروع القرار في خريف عام ٢٠٢٢ وأن تُعقد مفاوضات واجتماعات ومؤتمرات مهمة أخرى بشأن المحيطات وقانون البحار خلال العام. في هذا العام، شاركنا بنشاط، كما فعلنا في السنوات السابقة، وسنواصل القيام بذلك.

وفيما يتعلق بالجلسات بالحضور الشخصي، هناك ما يدعو للاحتفال لتمكن لجنة حدود الجرف القاري أخيرا من الاجتماع هنا في نيويورك. وشهد هذا الخريف أيضا الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار، التي جرى الاحتفال بها في هامبورغ. وقد أسهمت المحكمة إسهاما كبيرا في السلام من خلال دورها في تسوية المنازعات في إطار قانون البحار. وتفخر آيسلندا بتأييد إعادة انتخاب القاضي توماس هيدار، نائب رئيس المحكمة الحالي، عضوا في المحكمة في الانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠٢٣.

ومن بين الاجتماعات المهمة القادمة المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في نهاية المطاف، والذي تأجل لتوه إلى العام المقبل. وما فتئت آيسلندا تدافع منذ أمد بعيد عن أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن حظر الإعانات الضارة بمصائد الأسماك، التي تسهم في قدرات الصيد المفرطة، والإفراط في الصيد، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتمثلت ولاية الغاية ٦ من الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في إبرام الاتفاق بحلول عام ٢٠٢٠. ومع استمرار المفاوضات في جنيف، ما زلنا نأمل في تحقيق ذلك تحت القيادة المقتدرة للمديرة العامة نغوزي أوكونجو – إيويالا.

ومن الاجتماعات المهمة الأخرى التي تنتظرنا الدورة الرابعة التي طال انتظارها لالمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في تلك المفاوضات الهامة بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وفي ذلك السياق، نود أن نبرز ضرورة أن تستند هذه العملية ونتائجها إلى الصكوك والأطر القانونية القائمة، لا أن تقوضها، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وعلاوة على ذلك، يتحتم أن تظل المفاوضات تسترشد بتوافق الآراء، لأن ذلك هو السبيل نحو تحقيق التطبيق العالمي لذلك الصك.

ولن تكون الحياة زاخرة بسمك القُد المملح (باكالا) بعد الآن ما لم نتمكن من تحويل المسار بشأن تغير المناخ وانبعاثات الكربون. والوجه الآخر لتلك العملة هو، من بين أمور أخرى، تحمض المحيطات – وهو ظاهرة يشعر بضررها أكثر من أي مكان آخر في مياه القطب الشمالي الباردة ويمكن أن تؤدي إلى أضرار كبيرة بالحياة في المحيط. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر بشكل غير متناسب على العديد من الدول الجزرية الصغيرة، ولكننا نؤكد أيضا أنه مسألة تثير قلق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتحد عالمي يجب أن نعمل بشكل جماعي للتصدي له.

وترحب آيسلندا بالإشارات المتعلقة بالمحيطات الواردة في ميثاق غلاسكو للمناخ الصادر عن الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تشكل خطوة مهمة نحو إدماج الجوانب المحيطية في جميع السياسات والأطر المناخية الدولية. أما على الجبهة الداخلية، فجددت الحكومة الآيسلندية للتو ولايتها وحددت الهدف الجديد الطموح المتمثل في أن تكون الأولى في العالم التي لا تصبح محايدة من حيث الكربون فحسب، لكن أيضا غير معتمدة على الوقود الأحفوري بحلول عام ٢٠٤٠ على أبعد تقدير. وفي ميدان التعاون الإنمائي، ستتم زيادة التركيز على تغير المناخ بشكل كبير.

وهناك، بطبيعة الحال، تهديدات بيئية للمحيطات غير تغير المناخ، يجب التصدي لها في وقت واحد. وكانت آيسلندا تترأس مجلس القطب الشمالي حتى وقت قريب، وأعطت الأولوية للمسائل البحرية في القطب الشمالي، مع التركيز على التلوث بالمواد البلاستيكية والاقتصاد الإحيائي الأزرق، فضلا عن الحلول المتعلقة بالمناخ والطاقة الخضراء. ومجلس القطب الشمالي مثال على التعاون الإقليمي الناجح، حيث يؤدي التعاون العلمي دورا رئيسيا.

العلم هو، في الواقع، أفضل صديق للإدارة الناجحة للمحيطات والمحافظة عليها واستخدامها المستدام. ولذلك، نرحب بعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، الذي بدأ هذا

العام. وتتولى تنسيق العقد لجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات. وقد انتخبت آيسلندا لتوها عضوا في المجلس التنفيذي لليونسكو، وهي تتطلع إلى مواصلة العمل داخل المنظمة بشأن مسائل المحيطات والتنمية المستدامة.

السيد روتون (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر آوتيروا نيوزيلندا المشاركة في تقديم مشروعي القرارين المتعلقين بالمحيطات وقانون البحار (A/76/L.20) وباستدامة مصائد الأسماك (A/76/L.18). ونود أن نعرب عن خالص امتناننا للمنسقين، السيدة ناتالي موريس – شارما والسيد أندرياس كرافيك، على عملهما الشاق. ونشكر أيضا شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على دعمها المستمر.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار دعامة أساسية للنظام الدولي القائم على القواعد. وترحب نيوزيلندا بأن مشروع القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار يؤكد من جديد الاتفاقية بوصفها الإطار القانوني النهائي الذي يجب أن تنفذ في إطاره جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. ونرحب أيضا بالاعتراف بالطابع العالمي والموحد للاتفاقية.

وبوصفنا دولة جزرية ذات منطقة بحرية كبيرة، فإن الامتثال للالتزامات والتمتع بالحقوق الواردة في الاتفاقية يكتسيان أهمية حيوية لأمن وازدهار وديمومة نيوزيلندا وشركائنا في المحيط الهادئ. ونحن فخورون بأن نكون عضوا مؤسسا في مجموعة أصدقاء الاتفاقية المنشأة حديثا.

وتوفر الاتفاقية قواعد لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وللاستخدام المستدام للموارد البحرية. إنها تحدد الإطار القانوني لإنشاء المناطق البحرية وقواعد حرية الملاحة والتحليق. وتنص أيضا على التسوية السلمية للمنازعات. والتقيد بتلك القواعد أمر بالغ الأهمية للحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد، وصحة المحيطات، والسلام والاستقرار الإقليميين، واستمرار وصول تجارتنا بدون عوائق إلى ممرات الشحن والممرات الجوية. وتنطبق الاتفاقية عبر محيطات العالم وبحاره، بما في ذلك بحر الصين الجنوبي، وهي الإطار الوحيد الذي ينبغي من خلاله معالجة المطالبات البحرية المتنافسة في تلك المنطقة، إلى جانب مناطق أخرى، وحل المنازعات.

وترحب نيوزيلندا بالعمل الجاري الذي تقوم به السلطة الدولية لقاع البحار في وضع إطار تنظيمي لتنظيم التعدين في قاع البحار في المنطقة. ونشارك بنشاط في تطوير ذلك الإطار. ونسعى إلى جانب الدول الأخرى، إلى وضع نظام تنظيمي يكفل عدم المضي قدما في التعدين في قاع البحار ما لم تتم حماية البيئة البحرية حماية فعالة. ويجب أن تكون الحماية الفعالة للبيئة البحرية وفقا للمادة ١٤٥ من الاتفاقية هي النتيجة النهائية الجماعية لنا في المفاوضات المقبلة بشأن قانون التعدين.

وتكرر نيوزيلندا أيضا تأكيد أهمية إحراز التقدم بشأن مشروع المعاهدة بموجب الاتفاقية بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والاستخدام المستدام له. ونحن ممتنون للقيادة التي أظهرتها رئيسة المؤتمر الحكومي الدولي، السفيرة رينا لي، ممثلة سنغافورة، في الحفاظ على الزخم من خلال الحوارات بين الدورات، ونتطلع إلى عقد الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي في أقرب وقت ممكن.

ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ تهديدين خطيرين للدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمعات المنخفضة في جميع أنحاء العالم، وخاصة في منطقتنا في المحيط الهادئ. وبوصفنا من الموقعين على إعلان قادة منتدى جزر المحيط الهادئ المتعلق بالحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ، فإننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فيجي اليوم باسم منتدى جزر المحيط الهادئ بشأن هذه المسألة (انظر A/76/PV.46).

ونيوزيلندا ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لكفالة الحفاظ على الحقوق والاستحقاقات البحرية التي تعتمد عليها دول كثيرة، بما يتسق مع مبادئ الإنصاف واليقين والاستقرار التي تقوم عليها الاتفاقية. ويسترشد نظرنا في هذه المسألة بالحاجة إلى الحفاظ على توازن الحقوق والمسؤوليات المتفق عليها في الاتفاقية وبالأهمية الحاسمة لدعم نزاهتها وأولويتها.

السيد بانيي (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): يسرني كثيرا أن أتكلم بالنيابة عن وفد هايتي في هذه المناقشة في إطار البند ٧٨ من جدول الأعمال، المعنون "المحيطات وقانون البحار"، بما يؤدي إلى اتخاذ إجراء من قبل الجمعية العامة بشأن مشروعي قرارين واردين في الوثيقتين A/76/L.18 و A/76/L.20.

ويهنئ وفد بلدي منسقي مشروعي القرارين وميسريهما. وتؤيد هايتي البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا (انظر A/76/PV.46) باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وهايتي عضو فيه.

ويحيط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام (A/76/311) المقدم عملا بالفقرة ٣٦٤ من القرار ٧٥/٢٣٩. ونرحب أيضا بتقرير الفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية (A/76/391)، وكذلك بالتقرير المتعلق بأعمال عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الحادي والعشرين (انظر A/76/171).

وتزودنا تلك الوثائق بمعلومات مستكملة عن شؤون المحيطات وقانون البحار في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تمثل دستورا عالميا للمحيطات. وتتيح لنا محتويات الوثائق فهما أفضل لنطاق وتعقيد مسائل المحيطات والبحار.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإشادة بالعمل الهام الذي تقوم به السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري على الرغم من الأثر السلبي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على أدائها الطبيعي.

إن أهمية المحيطات في تنمية التجارة العالمية أمر راسخ. وكما جاء في تقرير الأمين العام، يعتمد أكثر من ٣ بلايين شخص على المحيطات لتأمين سبل عيشهم، وتُجري أكثر من ٨٠ في المائة من التجارة العالمية عن طريق البحر. وكل ذلك يعني أن إسهام المحيطات ومواردها في القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لا يزال حاسما.

ويبرز تقرير الأمين العام وجود علاقة وثيقة بين رفاه سكان العالم وصحة المحيطات، لأن المحيطات ونظمها الإيكولوجية تغطي أكثر من ٧٠ في المائة من سطح الأرض وتشكل ٩٥ في المائة من المحيط الحيوي. وهذا يعني ببساطة أن المحيطات هي مصادر لفوائد حيوية لا تقدر بثمن لسكان العالم.

وتضطلع موارد المحيطات بدور مهم في تنظيم المناخ وحماية السواحل وإيجاد فرص العمل والترفيه والغذاء للناس. ولهذا السبب يعتقد وفد بلدي أنه لا يزال من الضروري حماية المحيطات ومواردها بغية تحقيق رفاه سكاننا.

ومما يؤسف له أن الأخطار التي تسببها الضغوط المتزايدة الناجمة عن الأنشطة البشرية على علاقتنا التكافلية مع المحيطات، ولا سيما ارتفاع مستويات سطح البحر، واضحة. ومن المؤسف أن هذه الآثار المدمرة تؤثر بشكل غير متناسب على سكان السواحل وأضعف الفئات، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي هي الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية.

وكما يوضح التقرير، فإن حالة الفئات الضعيفة التي تعتمد سبل عيشها على الأنشطة البحرية تتفاقم بسبب جائحة كوفيد-١٩. وأصبح من الصعب على نحو متزايد على البحارة والمجتمعات المحلية العاملة في مصائد الأسماك والقطاعات المرتبطة بالمحيطات أن يستمدوا باستمرار سبل عيشهم وغذائهم من المحيطات.

ولذلك، يشجع وفد هايتي المجتمع الدولي على مواصلة جعل حماية المحيطات واستعادتها مطلبا رئيسيا للقرن الحادي والعشرين في سياق تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف المناخية المنصوص عليها في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ويرحب وفد بلدي بالإطار القانوني الدولي الشامل الذي يحكم حاليا الأنشطة البحرية والمحيطية. وتلك المجموعة المتعددة الجوانب من الصكوك القانونية العالمية والإقليمية والثنائية تعززها القوانين واللوائح الوطنية التي تنفذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي توفر إطارا قانونيا هاما يحكم الأنشطة المتصلة بالمحيطات والبحار

ومواردها. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا للحفاظ على سلامة الاتفاقية. ولا يمكننا أيضا أن نتجاهل الصكوك غير الملزمة قانونا، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠ وقرارات الجمعية العامة السنوية بشأن المحيطات وقانون البحار. وكل ذلك يشهد على إرادة الدول الأعضاء في المنظمة لكفالة أقصى قدر من الحماية للمحيطات والبحار ومواردها.

ولم تنتظر جمهورية هايتي اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام ١٩٨٢ لترسيم حدودها البحرية. ففي وقت مبكر منذ عام ١٨٩٤، حددت هايتي حدودها البحرية عند ستة أميال بحرية، وقد أيدت اتفاقية الأمم المتحدة هذا التعيين للحدود من قبل الدولة الهايتية بعد حوالي ١٠٠ عام.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، رأت السلطات الهايتية أنه من الضروري تعزيز تنظيم القطاع البحري. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، اعتمد البرلمانيون الهايتيون بالإجماع في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧ قانونا يعدل مرسوم عام ١٩٨٢ المنشئ لدائرة الشؤون البحرية والملاحة في هايتي والقانون البحري وقانون الملاحة.

وبهذا الإطار المعياري الجديد، تسعى الدولة الهايتية إلى تزويد القطاع البحري بالآليات القانونية المناسبة وإلى تنظيم العلاقة بين مسؤولي الإدارة ومستخدمي القطاع. والهدف العام هو تعزيز تطوير المهن البحرية وضمان سلامة وأمن النقل البحري. ويمثل القطاع البحري محورا للتنمية الاقتصادية في هايتي.

إن النزاعات المتصلة بتعيين الحدود مسألة قديمة قدم العالم. وكانت بشكل منهجي في محور العلاقات الدولية لمدة قرون ولا تزال مسألة تثير قلقا بالغا حتى يومنا هذا. إن التحديات الحالية والمستقبلية للأقاليم البحرية متعددة. وقد وفرت الاتفاقية، التي تمثل دستور المحيطات ومواردها، زخما كبيرا فيما يتعلق بتعيين الحدود البحرية.

وحتى اليوم، لا تزال المطالبات الجغرافية السياسية فيما يتعلق بالحدود البحرية في حوض البحر الكاريبي، على سبيل المثال، عديدة. ومع ذلك، يمكننا أن نشعر بالتفاؤل من حقيقة أن مخاطر نشوب نزاعات خطيرة بين الأطراف منخفضة، لا سيما بسبب النضج الدبلوماسي وعلاقات حسن الجوار بين الأطراف الفاعلة المعنية.

في الختام، يدعو وفد بلدي إلى توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأطراف في الاتفاقية لإقامة تعاون دولي أكثر صدقا يقوم على تعزيز السلام والأمن الدوليين وحماية البيئة البحرية وصون النباتات والحيوانات ومنع الكوارث الطبيعية واحترام المناطق الساحلية ومكافحة الاتجار بالمخدرات. وقد أحرزنا بالفعل تقدما كبيرا، ولكن لا يزال أمامنا شوط طويل نحو التطبيق العالمي الفعال للاتفاقية واتفاقات تنفيذها بغية ضمان أقصى حماية لمحيطاتنا لصالح البشرية جمعاء.

السيد ستيلاكاتوس لوفيردوس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): تود اليونان أن تؤيد البيان الذي أُدلي به صباح اليوم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (انظر A/76/PV.46).

ونود، بصفتنا الوطنية، الإدلاء بالبيان التالي:

على غرار كل عام، شاركت اليونان في تقديم مشروع القرار الجامع بشأن المحيطات وقانون البحار (A/76/L.20)، وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للمنسقة، السيدة ناتالي موريس – شارما، ممثلة سنغافورة، على جهودها المتواصلة خلال المفاوضات للتوصل إلى توافق في الآراء. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، فيما يتعلق بمشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك (A/76/L.18)، الذي شاركنا أيضا في تقديمه.

يتجلى الطابع البارز والعالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في المقام الأول في المشاركة غير المسبوقة، بل والعالمية تقريبا، فيها. فالاتفاقية معترف بها عن حقّ على أنها دستور المحيطات. وبالإضافة إلى ذلك، قَبِل الاجتهاد القضائي الدولي منذ وقت طويل بأن أحكامها تجسد القانون الدولي العرفي ومن ثم فهي ملزمة لجميع الدول، بصرف النظر عما إذا كانت قد انضمت إلى الاتفاقية أم لا.

إن الالتزام المتجدد لجميع الدول باحترام النظام القانوني للمحيطات وسيادة القانون هو الآن أكثر ملاءمة وأهمية من أي وقت مضى. ويجب على الدول، عند دخولها في ترتيبات ثنائية أو لدى تحديد حدودها البحرية، وكذلك عند القيام بأنشطة في المحيطات والبحار، أن تحترم الأحكام الأساسية لقانون البحار، مثل حق الجزر في أن يكون لها نفس الحقوق البحرية للأقاليم البرية الأخرى، وهي قاعدة مكرسة في المادة ١٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

إن الطابع العرفي لذلك الحكم يؤكده الاجتهاد القضائي على وجه التحديد. ويستتبع ذلك، في جملة أمور، مسؤولية من جانب جميع الدول لضمان أن تكون جميع الترتيبات بين الدول التي تدخل فيها، بما في ذلك تعيين الحدود البحرية وأنشطتها المضطلع بها في المحيطات والبحار، متوافقة مع القواعد العامة للقانون الدولي، أي القانون الدولي العرفي. ولا بد من احترام القانون الدولي للبحار ومبدأ علاقات حسن الجوار والسيادة والحقوق السيادية على المناطق البحرية لجميع الدول، بما فيها حقوق الجزر.

السيد بروسكورياكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام على تقريريه عن الشؤون البحرية (A/76/311 و A/76/311/Add.1). وهما أداة قيمة لتقييم الحالة الراهنة وتوفير مبادئ توجيهية لمواصلة العمل في ذلك المجال، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الحالية والناشئة.

ونشدد على الدور الأساسي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ في تنظيم أنشطة الدول في محيطات العالم. وهي صك فريد يكفل فعالية التعاون بين الدول. وتنشئ الاتفاقية نظاما قانونيا شاملا يجب الحفاظ على سلامته. ومعظم قواعدها ذات طابع قانوني عرفي. وفي ذلك السياق، ونظرا للأهمية الكبيرة للاتفاقية، نشجع الدول التي لم تنضم إليها بعد، على أن تنظر في ذلك في أقرب وقت ممكن.

ونلاحظ الأداء الناجح للهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، والتي نجحت بشكل عام في التكيف مع ظروف جائحة فيروس كورونا المستمرة. ونحن ممتنون للجنة حدود الجرف القاري على نهجها المرن في تنظيم عملها. وفي ظل الظروف الصعبة الحالية، مكّن ذلك من مواصلة التفاعل المثمر مع وفود الدول التي قدمت طلبات.

ونلاحظ زيادة عبء عمل اللجنة نتيجة للعدد المتزايد من الطلبات الجديدة والمنقحة. ونؤيد تزويدها بجميع الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها بفعالية. ونعتقد أن من الضروري مواصلة البحث عن أفضل طريقة لتحسين شروط خدمة أعضاء اللجنة.

كما قامت السلطة الدولية لقاع البحار بتكييف أساليب عملها مع واقع مرض فيروس كورونا. وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات، لا يزال التعاون المثمر مستمرا في المجالات الرئيسية لعملها. ويتزايد عدد القضايا المعروضة على المحكمة الدولية لقانون البحار. وتلك الحقيقة تؤكد بجلاء سلطة تلك الهيئة والثقة التي توليها لها الدول.

ونلاحظ أهمية التعاون بين الدول في سياق اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وما يقابل ذلك من إنشاء شبكة من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. والاتفاق صك طويل الأمد لتنظيم مصائد الأسماك في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. ولدى المنظمات المختصة مجموعة فريدة من البيانات العلمية عن حالة الأرصدة السمكية. بيد أن الاعتماد على العلم وحده هو الذي سيسمح بتحقيق أفضل توازن بين مصالح مصائد الأسماك المستدامة وحماية البيئة البحرية. ويؤيد الوفد الروسي الآراء المتعلقة بخطورة الحالة، كما ذكرها ممثلا الصين وكوريا الجنوبية (انظر A/76/PV.46). ونعتقد أنه سيتعين النظر في هذه الحالة في المستقبل في المحافل ذات الصلة.

ويعلق وفدنا أهمية قصوى على القرارات السنوية المتعلقة بالشؤون البحرية. وفي ذلك الصدد، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الزيادة المطردة في حجم تلك الوثائق. وغالبا ما يكون ذلك على حساب إدراج أحكام لا تتصل إلا بصورة غير مباشرة بجدول الأعمال البحري.

وهذا النهج قد يعرض للخطر الغرض الذي صيغت القرارات من أجله. ونرى أن الأهم هو تهيئة أفضل الظروف للدول لكي تضطلع بأنشطة في المحيطات والبحار بأكثر الطرق فعالية واستدامة. وندعو الدول إلى التركيز على ذلك كجزء من عملها بشأن مشاريع القرارات. إن الإفراط في تحميل النصوص بأحكام عالية التخصص لا يكرر مضمون المقررات المتخذة في محافل أخرى ذات صلة فحسب، بل يزيد أيضا من صعوبة فهم تلك الوثائق، مما يقلل كثيرا من فائدتها العملية.

ونشكر منسقي المشاورات غير الرسمية حول مشروع القرار الجامع بشأن المحيطات وقانون البحار (A/76/L.20)، السيدة ناتالي موريس – شارما، ومشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك (A/76/L.18)، السيد أندرياس كرافيك، وكذلك مدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، السيد فلاديمير جاريس، وفريقه.

وتحترم روسيا قواعد القانون البحري الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالملاحة السلمية. ومع ذلك، فإننا نسترعي الانتباه إلى أن المرور يُعتبر بريئا ما دام لا يمس السلام أو النظام أو الأمن في البلد الساحلي. ولا يمكن النظر إلى المناورات العسكرية التي تهدف إلى تهديد السلامة الإقليمية للاتحاد الروسي بهذه الطريقة. فالدول التي تتخذ تلك التدابير لا تيسر استقرار الاتفاقية أو تحقيق أهدافها.

ونود أيضا مرة أخرى أن نسترعي الانتباه إلى الملاحظات غير الملائمة التي أدلى بها ممثل أوكرانيا، المسيسة إلى حد كبير، والتي يتكرر تأكيدها عاما بعد عام ولا تتضمن أي شيء جديد. وقائمة الاتهامات الملفقة لا علاقة لها بجلسة اليوم، وتصميم أوكرانيا الذي لا يكلّ على تسييس المناقشة مؤسف للغاية.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): في عام ١٩٧٧، عندما كان من المقرر أن تتوصل ١٥٠ دولة إلى اتفاق بشأن اتفاق قانون البحار، لوحظ أنه نادرا ما كان لدى أي جيل خيار أوضح بين النظام والفوضى. وخلال القرون الأربعة الماضية، كانت مسألة الولاية القضائية للدول يحكمها مفهوم النطاق الضيق للبحار الإقليمية وحرية أعالي البحار، التي تشمل حرية الملاحة وحرية استغلال مواردها. ولعدة قرون، كان يُفترض أن الاتساع المطلق للبحار ومواردها غير المحدودة يتجاوز القدرة البشرية على استغلالها. ولم نبدأ في إدراك ضعف عمليات المحيطات إلا في السنوات الأخيرة من القرن الماضي مع النمو السريع للعلم والتكنولوجيا.

وتنعم سريلانكا بموقع جغرافي مرغوب فيه كثيراً وبيئة ساحلية وبحرية شديدة التنوع البيولوجي. وتوفر النظم الإيكولوجية الساحلية في سري لانكا مجموعة متنوعة من الخدمات الحيوية للمجتمعات الساحلية في البلد والبيئة. وعلى هذا النحو، استثمرنا الكثير في الاقتصاد الأزرق، مع التركيز على النمو الاقتصادي الذي يتضمن البيئة ويحميها.

إن منطقتنا الساحلية موطن لمعظم سكان الحضر والبنية التحتية، فضلا عن النظم الإيكولوجية الوافرة التي تشمل غابات المانغروف والمستنقعات المتأثرة بحركة المد والجزر ومروج الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية. ولذلك، ليس من المستغرب أن سري لانكا، بوصفها دولة جزرية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالعمليات النامية لإدارة المحيطات. وشاركنا عن كثب في التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وترأسنا مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار من أجل وضع نظام قانوني جديد. وسري لانكا، بوصفها رئيسا، أدت دوراً فعالًا في العمليات التاريخية التي أنشأت المؤسسات الرئيسية الثلاث التي أنشأتها الاتفاقية، وهي لجنة حدود الجرف القاري، والسلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار.

ومن وجهة نظرنا المدروسة أن معاهدات مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وطابعها الموحد والعالمي تسمح لنا ببعض السيطرة على كيفية تطور النظام البحري العالمي واستخلاص فوائد لشعب بلدنا. وبينما نسعى جاهدين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الواضح أنه إذا لم نتمكن من تنفيذ الهدف ١٤ تنفيذا ملائما، فلن نتمكن من ضمان الاستخدام السلمي للمحيطات وحرية الملاحة التي تتمتع بها جميع الدول. وقد تطورت حرية الملاحة في أعالي البحار على مر القرون وهي اليوم راسخة في كل من القانون العرفي وقانون المعاهدات، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وفي هذا السياق، قد يكون من المناسب ملاحظة أن القانون الدولي قد قسم البحار إلى مناطق خاضعة للولاية القضائية واستخدامات وظيفية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب معينة في سياق الأمن البحري. وكما نعلم، يمكن لدولة ساحلية أن تمارس سيادتها داخل خط الأساس الخاص بها ومياهها الداخلية. ولا بد من تقدير أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قد مكنت اليوم عدة دول أن تمارس عدة أشكال من الولاية القضائية سلميا.

لقد حقق قانون البحار توازنا بين مختلف المصالح في محيطاتنا. وداخل البحر الإقليمي البالغ طوله ١٢ ميلا بحريا، تمارس الدولة الساحلية سيادتها الكاملة، باستثناء حقوق المرور البريء للدول المبحرة. وخارج البحر الإقليمي في منطقة متاخمة، نرى دولا ساحلية تمارس ولاية قضائية محدودة. وفي المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، تتمتع الدولة الساحلية بحقوق سيادية على الموارد الحية وغير الحية. ولذلك، فإننا نتمتع الآن بأعالي البحار التي تشكل مناطق حريات خارج نطاق الولايات الوطنية، بما في ذلك الحق في الملاحة وصيد الأسماك ووضع الكابلات البحرية، شريطة الامتثال للقوانين الأخرى.

إن أعماق البحار الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية هي تراث دولي يتجاوز البشرية جمعاء، وتنظمها السلطة الدولية لقاع البحار بين الأطراف البالغ عددها ١٦٨ في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وكل ذلك ممكن بفضل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بصيغتها الحالية فيما يتعلق بالمسائل البحرية بوصفها صكا ديناميا ودائما. وسنشهد قريبا آفاقا جديدة يجري استغلالها ونحن نتفاوض بشأن صك جديد ملزم قانونا بموجب الاتفاقية بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وقد يكون من الجيد أيضا أن نتذكر أن الركائز العديدة للأمن البحري تواجه عددا من التحديات المشتركة، التي تشمل الإحاطة بالأحوال البحرية، والتحول إلى الطابع غير الرسمي في الحوكمة عبر الوطنية والجهات الفاعلة من غير الدول أو المناطق الرمادية، التي يجب أن نحيط علما بها.

ويتوخى الهدف ١٤ج من أهداف التنمية المستدامة تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام من خلال تنفيذ القانون الدولي على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وهذه المبادئ المكرسة في القانون الدولي مصممة لتعزيز النظام القانوني للمحيطات، وهو أمر حيوي لصون السلام والأمن والبيئة وصحة المحيطات والتجارة السلمية والاتصالات، وسيكفل التقدم لجميع شعوب العالم.

ويمثل المحيط ساحة شاسعة تغطي أكثر من ٧٠ في المائة من سطح الأرض، كما سمعنا من قبل. وفي ذلك المسرح تتفاعل القوى البحرية الكبرى المتقدمة والنامية وغير الساحلية والساحلية وغيرها من الدول مع بعضها البعض. ويحدث ذلك التفاعل بشكل سلمي تماما وبطريقة منظمة بسبب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. واليوم، لم يعد امتلاك القوة العسكرية يضمن الحقوق في المحيطات، ويرجع ذلك بشكل فريد إلى الاتفاقية لأن هذه الاتفاقية هي القانون الذي ينظم بحار اليوم الخاضعة للقانون. وقد أحدثت الاتفاقية ثورة في القانون الدولي للبحار، لأنها أدخلت مفاهيم جديدة لتلبية المتطلبات المعاصرة للمجتمع الدولي. فقد أدخلت الإنصاف في القانون الدولي للبحار بدلا من القانون التقليدي، الذي يميل إلى محاباة الدول المتقدمة النمو والقوية – القوى البحرية.

ويجب أن نفخر بأن الاتفاقية تنص على علاقة منصفة بين الدول في استخدامها للبحار، مع مراعاة خصائصها الجغرافية وضروراتها السياسية وظروفها الاقتصادية ومسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة أن أعظم إنجاز للاتفاقية هو أنها نظمت استخدام القوة القديرة المطلقة على بحارنا من خلال إرساء سيادة القانون. لقد جلبت الاتفاقية السلام والنظام إلى بحارنا. واليوم، لم تعد الولاية القضائية البحرية تُسوى باستخدام القوة البحرية بل بالرجوع إلى الاتفاقية.

ويجب أن نكون سعداء اليوم، لأننا لا نسمع عن أمم تذهب إلى الحرب لأنها لم تتمكن من الاتفاق على حدود بحرية. وبدلا من ذلك، فإنها تشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها آلية راسخة لحل المنازعات البحرية.

ولا تزال سري لانكا ملتزمة بالحفاظ على نظام قائم على القواعد يرتكز بقوة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي لا تزال بمثابة دستور البحار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في سياق مناقشة البند ٧٨ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) لهذه الجلسة. وسنواصل المناقشة للاستماع إلى المتكلمين المتبقين يوم الخميس، ٩ كانون الأول/ديسمبر، في هذه القاعة.

وقد طُلِب ممارسة حق الرد. أود أن أذكّر الأعضاء بأنَّ البيانات التي يدلى بها ممارسة لحقِّ الردِّ تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

السيد كاواسي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم حكومة اليابان، أود أن أمارس حق الرد على ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل الصين في وقت سابق (انظر A/76/PV.46).

فيما يتعلق بسلامة مناولة المياه المعالجة بواسطة النظام المتقدم لمعالجة السوائل في محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية التابعة لشركة طوكيو القابضة للطاقة الكهربائية، ستتخذ حكومة اليابان تدابير تستند إلى المعايير الدولية والممارسات الدولية. وسوف تستعرض الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لديها خبرة ومعرفة في مجال الأمان النووي أيضا سلامة مناولة المياه المعالجة بواسطة النظام المتقدم لمعالجة السوائل. كما يجب أن أؤكد مجددا أن المياه المعالجة التي ذكرناها ليست مياها ملوثة، بل هي مياه تفي بالمعايير التنظيمية للسلامة.

لقد كانت حكومة اليابان شفافة في شرح حالة جهودها للمجتمع الدولي على أساس الأدلة العلمية، وأؤكد للدول الأعضاء أننا سنواصل القيام بذلك.

السيد ليو يانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): خلال مناقشة اليوم بشأن المحيطات وقانون البحار، أدلى ممثلو بعض البلدان بملاحظات غير صحيحة فيما يتعلق بمسألة بحر الصين الجنوبي التي تعارضها الصين بشدة. والأمم المتحدة ليست المكان المناسب لمناقشة مسألة بحر الصين الجنوبي، ولكن يجب على الصين أن ترد بقوة على خطاب البلدان المعنية.

إن موقف الصين من مسألة بحر الصين الجنوبي ثابت وواضح. إن سيادة الصين الإقليمية وحقوقها ومصالحها البحرية في بحر الصين الجنوبي لها أساس تاريخي كامل، وهو موقف التزمت به مختلف الحكومات الصينية، تمشيا مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية قانون البحار. والصين ملتزمة دائما بحل المنازعات الإقليمية والمتعلقة بالولاية القضائية من خلال المفاوضات مع الدول المعنية مباشرة. والصين ملتزمة دائما بالعمل مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لصون السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي والعلاقات الودية مع البلدان المجاورة.

في الوقت الراهن، وبفضل الجهود المشتركة للصين وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لا تزال الحالة في بحر الصين الجنوبي مستقرة بشكل عام. ويتماشى السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي مع التطلعات والتوقعات المشتركة لبلدان المنطقة. وتستمر بعض القوى الخارجية، بناءً على مصالحها الأنانية، في إثارة المشاكل فيما يتعلق بقضية بحر الصين الجنوبي، وغرس بذور الشقاق فيما بين بلدان المنطقة، وتعزيز انتشارها العسكري، وتكثيف الأنشطة العسكرية في بحر الصين الجنوبي، وتهديد السلام والاستقرار الإقليميين تهديدا خطيرا، وتعارض الصين بشدة هذه المساعي.

ومن الواضح أن حجج بعض البلدان فيما يتعلق بمسألة بحر الصين الجنوبي خاطئة ومضللة بشكل متعمد. وتود الصين أن توضح موقفها لتصحيح مجرى الوقائع.

أولا، فيما يتعلق بما يسمى بقضية التحكيم في بحر الصين الجنوبي، فقد أقامتها الفلبين من جانب واحد. وقد انتهكت هيئة التحكيم في قضية التحكيم في بحر الصين الجنوبي مبدأ موافقة الدولة ومارست الاختصاص بشكل يتجاوز سلطتها. وارتكبت هيئة التحكيم أخطاء

واضحة في التحقق من الوقائع وتطبيق القانون، وأصدرت قرارات على نحو يتجاهل للقانون. وقراراتها التحكيمية هذه لاغية وباطلة وغير ملزمة. والصين لا تقبل ذلك التحكيم ولم تشارك فيهولا تقبل الصين أو تعترف بما يسمى قرارات التحكيم ولن تقبل أي مطالبات أو إجراءات تستند إلى قرارات التحكيم. وتتطلع بعض الدول بشغف إلى التكهن بقضايا التحكيم في بحر الصين الجنوبي من أجل خدمة أغراضها السياسية. إن الطريقة الواقعية والفعالة الوحيدة لمعالجة مسألة بحر الصين الجنوبي هي من خلال التفاوض والتشاور.

ثانيا، فيما يتعلق بالحقوق والمصالح في بحر الصين الجنوبي، تتمتع الصين، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بالحقوق القانونية التي تمنحها لها الاتفاقية. بيد أنه ينبغي ملاحظة أن الاتفاقية لا تستنفد جميع قواعد قانون البحار. وكما تنص ديباجة الاتفاقية، تظل المسائل غير الخاضعة للتنظيم بموجب الاتفاقية خاضعة لقواعد ومبادئ القانون الدولي العام. وفيما يتعلق بالسيادة الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، فإن ذلك لا يدخل في نطاق قانون البحار. إن السيادة الإقليمية للصين وحقوقها ومصالحها البحرية في بحر الصين الجنوبي تتفق مع القانون الدولي والممارسة الدولية. وقد بالغت بعض البلدان في تقدير دور الاتفاقية بطريقة متحيزة، مما يشكل تفسيرا وتطبيقا خاطئين للقانون الدولي.

ثالثا، فيما يتعلق بحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، لطالما احترمت الصين وأيدت حرية الملاحة والتحليق التي تتمتع بها جميع البلدان في بحر الصين الجنوبي وفقا للقانون الدولي. وبحر الصين الجنوبي هو واحد من أكثر الممرات البحرية ازدحاما وحرية في العالم، حيث يمر ٥٠ في المائة من السفن التجارية في العالم وثلث التجارة البحرية في العالم عبر هذه المنطقة. ويمر أكثر من ١٠٠٠٠٠ سفينة تجارية عبر بحر الصين الجنوبي كل عام، ولكننا لم نتلق تقريرا واحدا عن انتهاكات حرية الملاحة. وفقا لرابطة لويدز للأسواق، لم تحدد أي شركة تأمين في العالم بحر الصين الجنوبي كمنطقة شديدة المخاطر بحيث تتطلب زيادة أقساط التأمين. ويمكن القول إن حرية الملاحة التي تتمتع بها جميع البلدان وفقا للقانون الدولي لم تسبب قط إشكالا في بحر الصين الجنوبي.

رابعا، فيما يتعلق بما يسمى عسكرة بحر الصين الجنوبي، تتمثل نقطة الانطلاق للصين في بناء جزر نانشا في تعزيز الوظائف الإدارية وتوفير المنافع العامة للمنطقة بنشاط لصالح شعوب المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإن نشر الصين مرافق دفاعية برية ضرورية على أراضيها هو ممارسة لحقها الأصيل بموجب القانون الدولي، وليس موجها ضد أي بلد ولا علاقة له بما يسمى بالعسكرة. وما يستدعي حقا يقظتنا هو أن بعض البلدان ترسل، باسم حرية الملاحة، سفنا وطائرات عسكرية لإظهار قوتها العسكرية في بحر الصين الجنوبي وتهديد سيادة الدول الساحلية وأمنها. وينبغي أن تعارض جميع الأطراف ذلك بشدة.

وفي الوقت الحاضر، تنفذ الصين والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تنفيذا كاملا وفعالا الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي، بينما تشارك بقوة في التعاون البحري وتمضي قدما بالمشاورات بشأن مدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي. وتسعى بلدان المنطقة جاهدة إلى وضع قواعد إقليمية للعمل المشترك والامتثال المشترك والمسؤولية المشتركة. ونأمل أن تنظر جميع الأطراف المعنية، ولا سيما البلدان خارج المنطقة، إلى مسألة بحر الصين الجنوبي بموضوعية وعقلانية، وأن تضطلع بدور بناء، وأن تمتنع عن الاستفزاز العسكري، وأن تكف عن زرع الفتنة في العلاقات بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين، تعمل بصدق على احترام ودعم بلدان المنطقة في صون السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي.

وبالإضافة إلى ذلك، استمعت للتو إلى كلمة الممثل الياباني في ممارسة حقه في الرد فيما يتعلق بمسألة محطة الطاقة النووية في فوكوشيما داييتشي وتصريف المياه الملوثة نوويا في المحيط. ولا يمكن للصين أن تقبل مثل هذه التفسيرات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعارض بحزم الممارسة الأنانية لليابان، التي تضر بجيرانها.

إن قرار اليابان تصريف المياه الملوثة نوويا في المحيط قرار غير مسؤول. وتحث الصين اليابان على إلغاء قرارها بتصريف المياه الملوثة في المحيط على الفور، ووقف استعداداتها للتصريف من أجل الحفاظ على المصالح العامة للمجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٧٨ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب).

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.